منبر
رسل
الحرية

برنرة

صحيفة رسل الحرية

الحدث

توزع مجانا | العدد الثالث | الاربعاء 6 آذار 2013 م

تحديات 17!!

الفشل و التحديات في سيناريوهات مجلس النواب

4-5

الكاريكاتير.. الشكل الابلغ لنقد الانتخابات النيابية الاخيرة

6

وسائل الإعلام هوّنت وهوّلت الحديث عن المال السياسي

10

المدافعون عن حقوق الانسان في العالم ..بين الاعتقال والاغتيال

11

حملة "من حقك تعرف" تكسب تأييد 76 نائبا

أعلنت مبادرة "من حقك تعرف" والتي تطالب بتعديل قانون ضمان الحصول على المعلومات ان "٧٦" نائبا وقعوا على وثيقة تأييد لهذه المبادرة والتي جرى توزيعها وكسب التأييد لها خلال حملة الترشح للانتخابات.

وقال مركز حماية وحرية الصحفيين في بيان له" نحن سعداء بهذا الموقف البرلماني الداعم لحق المجتمع في المعرفة وبضرورة تعديل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات بما ينسجم مع المعايير الدولية".

واضاف مركز حماية وحرية الصحفيين الذي قاد المبادرة بالشراكة مع هيئة شباب كلنا الاردن والتحالف المدني لرصد الانتخابات"راصد" ان مبادرة من حقك تعرف تظهر اهمية حق الحصول على المعلومات كأداة للرقابة المجتمعية مشيرا الى ان النواب الذين وقعوها حين كانوا مرشحين للانتخابات اطلعوا على "ورقة خلفية" اعدها منظمو الحملة تظهر مشكلات القانون النافذ المفعول ، والمواد التي يتطلب الشروع بتعديلها،وايضا المشكلات في آليات تنفيذ هذا القانون الذي اقر منذ ٢٠٠٧ ولكن اكثر المؤسسات الرسمية لم تقم بانفاذه.

واكدت المبادرة ان عدد الموقعين على الوثيقة "٨٣" من بينهم "٧٦" نائبا فازوا، وممثلين عن "٧" قوائم برلمانية ،نأمل ان يؤيد من فاز عنها موقف والتزام شركاؤهم في القائمة الذين وقعوا مسبقا خلال الحملة الانتخابية .

وبينت حملة "من حقك تعرف" ان مشروع قانون حق الحصول على المعلومات المعدل والمعروض امام مجلس النواب الموقر يتضمن موادا ايجابية،ويعتبر خطوة للامام،لكنه غير كاف ولا يحقق الهدف المنشود بأن يساهم القانون في حق الناس بالمعرفة ولا يتوافق مع المعايير الدولية .

ودعت المبادرة البرلمان الى الطلب من الحكومة بسحب مشروع القانون لمزيد من الدراسة وادخال تعديلات جذرية على القانون،خاصة فيما يتعلق بالاستثناءات الواردة فيه والتي تضع قيودا كثيرة على حق الحصول على المعلومات ،وكذلك ضرورة النص على حق الصحفيين بالحصول على المعلومات بشكل مستعجل، وابطال اثر قانون وثائق واسرار الدولة الذي يقيد حق الحصول على المعلومات .

واكد الزميل نضال منصور الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين "ان موقف النواب ايجابي ويستحق التقدير، ونتأمل ان ينضم جميع النواب لهذه المبادرة،فهذا القانون يقوي مجلس النواب ودوره الرقابي ويعزز آليات المجتمع في المعرفة والمساءلة".

واعلن " اننا في المركز مع الشركاء في الحملة سنبدأ بعملية كسب تأييد لاقرار قانون عصري لحق الحصول على المعلومات يستمر لعقود ولا نحتاج لتعديله بعد سنوات ويتواءم مع المعايير الدولية".

وقال: " نحن نرى في التعديلات المرسلة من الحكومة خطوة للامام،ولكنها لا تكفي ولا تعالج الثغرات الرئيسية بالقانون،ولذلك نتمنى على البرلمان الطلب من الحكومة سحب مشروع القانون لمزيد من التعديلات والتشاور مجددا مع الجهات صاحبة المصلحة".

واوضح "ان المركز بمشاركة مجلس النواب السابق ،والحكومة السابقة وبحضور خبراء قانونيين واعلاميين اعدوا تصورا لمشروع قانون معدل بديل يتجاوز كل مشكلات القانون الحالي،غير ان حكومة فايز الطراونة استعجلت باقرار تعديلات محددة لا تفي بالغرض المطلوب من التعديل".

ونوهت المبادرة بأن لقاءات ستجري مع النواب والاعيان لوضع الملاحظات الرئيسية على القانون،واحاطتهم بالجهود التي بذلت بالتواصل مع الحكومة والمؤسسات لوضع هذا القانون حيز التنفيذ .

والجدير بالذكر ان حملة من حقك تعرف والتي اطلقها المركز بالشراكة مع هيئة شباب كلنا الاردن والتحالف المدني لرصد الانتخابات"راصد" استمرت بالعمل لاكثر من عشرةايام قبيل الانتخابات البرلمانية ،واستقطبت دعم المئات من المرشحين الذين وقعوا على وثيقة المبادرة .

وبعد الانتهاء من الانتخابات وعلى ضوء احالة الحكومة لمشروع القانون المعدل لحق الحصول على المعلومات فرزت ادارة المبادرة كل الوثائق التي وقعت في كافة المحافظات من قبل كل المرشحين ليتبين لها وجود "٧٦" توقيعا لنواب فازوا بالانتخابات.

جلسة حوارية حول " تقييم العملية الانتخابية والنظام الانتخابي لعام 2013"

عقد المركز الوطني لحقوق الإنسان جلسة حوارية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ناومان حول " تقييم العملية الانتخابية والنظام الانتخابي لعام ٢٠١٣" شارك بها مجموعة من السياسيين والوزراء السابقين والنواب بالإضافة إلى نقيب المحامين وممثلين عن الهيئة المستقلة للانتخاب وبعض المرشحين الذين لم يحالفهم الحظ ،وأحد نشطاء الحراك الشعبي، و ممثلي عدد من الأحزاب السياسية، وفرق رصد الانتخابات، وممثلي عدد من مؤسسات المجتمع المدني. هدفت الندوة الى تقويم مجريات العملية الانتخابية من حيث مدى ملاءمة القانون والنظام الانتخابي للواقع الأردني وإحداث التغيير والإصلاح المنشودين.

مذكرة نيابية لتعديل «المطبوعات»

تقدم عشرة نواب بمذكرة تقترح تعديل قانون المطبوعات والنشر الذي أقره المجلس السابق ودار حوله جدل كبير.

وطالبت المذكرة التي تبناها النائب موسى أبو سويلم بمنع حجب المواقع الالكترونية وعدم اشتراط عضوية الخمس سنوات في نقابة الصحفيين، وتخفيض العقوبات المالية وعدم اعتبار التعليقات جزء من المادة الصحفية

وتأتي المذكرة استنادا إلى المادة ٦٦ من النظام الداخلي لمجلس النواب التي تنص على: "أ_ يجوز لعشرة او اكثر من أعضاء المجلس ان يقترحوا القوانين ويحال كل اقتراح مرفقا بالأسباب الموجبة والمبادئ الأساسية على اللجنة المختصة في المجلس لابداء الرأي، فاذا رأى المجلس بعد الاستماع لرأي اللجنة قبول الاقتراح احاله على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس في الدورة نفسها او في الدورة التي تليها".

الاسرة الصحفية تعتصم تضامنا مع الزميل عدنان برية

اعتصمت الأسرة الصحفية في خيمة 'العرب اليوم' تضامنا مع الزميل عدنان برية المفصول من الصحيفة بقرار تعسفي نهاية الشهر الماضي.

وناقشت الاسرة الصحفية التي تواجدت في الخيمة المجاورة للعرب اليوم ابرز القضايا والمشاكل التي تواجه الاعلام الاردني، واسباب تراجع ادائه، وبخاصة الصحف اليومية

.واستنكر المعتصمون إيقاع عقوبة الفصل بحق بريّة، مشددين على أن ذلك لا يمكن أن يكون حلا في اي حال من الاحوال، ومطالبين نقابة الصحفيين باتخاذ إجراءات حازمة للوقوف في وجه هذا النهج.

ورشتا عمل للتوعية بحقوق العمالة الوافدة

عقد مركز عمان لحقوق الإنسان بالتعاون مع النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج والألبسة في محافظتي الزرقاء ومادبا ، ورشتي عمل توعية بالحقوق العمالية، للتعريف بالحقوق القانونية للعمالة الوافدة ، شارك فيها أعضاء من العمال الأجانب في اللجان النقابية التابعة للنقابة بمصانع الألبسة بمنطقة الظليل في محافظة الزرقاء. وهدفت الورشة الى التوعية بحقوق العمال الوافدين العاملين في التجمعات الصناعية، حيث شرحت لهم الضمانات القانونية التي يوفرها قانون العمل الأردني لحماية أوضاع العمال الوافدين في التجمعات الصناعية من كافة الجنسيات الوافدة، وتحديدا ما يخص إصدار تصريح العمل ضمن الوقت المحدد على نفقة صاحب العمل والذي يعد التهرب من إصداره، احد الأسباب الرئيسية لتحول العمالة الوافدة الى غير نظامية.

ورشة تدريبية بعنوان "الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان"

نظم المركز الوطني لحقوق الإنسان وبالتعاون مع نقابة المحامين الامريكيين على مدار يومين في مقر نقابة المحامين في محافظة جرش ورشة تدريبية حول "الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان" . وشارك في الورشة عدد من المحامين.

وهدفت الورشة إلى التعريف بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها الاردن وتم نشرها في الجريدة الرسمية.

وركزت الورشة على تمكين المحامين من الاستناد الى نصوص الاتفاقيات الدولية في مرافعاتهم امام المحاكم باعتبارها جزءاً من منظومة التشريع الوطني.

وتأتي هذة الورشة ضمن سلسة الورشات التدريبية التي سينفذها المركز للمحامين في جميع محافظات المملكة.

جلسة حوارية تحت عنوان " كيف يخدم الاعلام مناهضة التعذيب"

نظم مركز عدالة لدراسات حقوق الانسان وبالتعاون مع السفارة البريطانية في عمان جلسة حوارية حول «كيف يخدم الاعلام مناهضة التعذيب».

الجلسة التي استهدفت ممثلي الصحف اليومية والصحفيين المتخصصين والاعلاميين في المواقع الالكترونية ضمن انشطة مشروع «تعزيز ضمانات حقوق الانسان في الاردن». شارك فيها المحامي راتب النوايسه والصحفي حمدان الحاج والرئيس التنفيذي لمركز عدالة المحامي عاصم ربابعة.

اختتام البرنامج التدريبي لتطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب على المستوى الوطني

اختتم مركز عدالة لدراسات حقوق الانسان وبالتعاون مع السفارة البريطانية الشهر الماضي فعاليات المرحلة الاولى من البرنامج التدريبي " تطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب على المستوى الوطني" .

وقال رئيس مركز عدالة لدراسات حقوق الانسان المحامي عاصم الربابعة بان المركز يسعى الى ابراز الجهود الوطنية الرامية لمناهضة التعذيب على المستوى الوطني ، وأضاف بأن الاردن دولة طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهينة مشيرا الى ضرورة الالتزام بالاحكام الواردة في الاتفاقية .

وحث الربابعة على أهمية عقد الورشات التدريبية التي تحث على احترام حقوق الانسان والعمل على ضرورة الانضام الى البرتوكول الاختياري الاضافي لاتفاقية الامم المتحدة لمناهضة التعذيب .

حيث تناول البرنامج المفاهيم الاساسية لحقوق الانسان والآليات الدولية لحماية حقوق الانسان ،مفهوم جريمة التعذيب في اتفاقية الامم المتحدة لمناهضة التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية او اللانسانية او المهينة، بالاضافة الى الالتزامات الدولية الناشئة عن اتفاقية الامم المتحدة لمناهضة التعذيب، كما ناقش البرنامج البروتوكول الاضافي لاتفاقية الامم المتحدة لمناهضة التعذيب ، وحق ضحايا التعذيب في الانصاف والتعويض بالاضفة الى دور القضاة والمدعين العامين في التحقيق باعمال التعذيب وسوء المعاملة .

وهدف البرنامج الى تعزيز تطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب على المستوى الوطني بالاضافة الى تشكيل كادر متخصص في مجال مناهضة التعذيب وتعزيز التعاون الفعال بين الاجهزة ذات الصلة بالاضافة الى تعزيز دور الاردن لجعله نموذج يحتذى به في مجال تفعيل تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان على المستوى الوطني ، حيث استهدفت الدورة القضاة المدنيين والمحامون .

برندة الحدث

ملحق غير دوري يصدرعن الشركة العالمية للصحافة واصدار الصحف ويوزع مجاناً

رئيس التحرير
وليد حسني

مدير التحرير
عمر محارمة

هيئة التحرير
هيثم أبو عطية
طلال منصور

رسوم الكاريكاتير
بهاء سلمان

الاخراج الفني
معاوية اللحام

العنوان
عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - "شارع الجامعة سابقا"
هاتف : 5160824
تلفاكس : 5160810
ص.ب : 961167
الرمز البريدي : 11196

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
-1863-2002د

الموقع والبريد الإلكتروني
www.al-hadath.com
info@al-hadath.com

طبعت بمطابع الدستور

بدعم من
UNDEF

لأول مرة في تاريخ الحياة البرلمانية.. سيدتان تفوزان خارج الكوتا

خارطة توزيع البرلمانيات على الكتل واللجان النيابية في بواكير المجلس 17

فرح مرقه

بدا المشهد المبكر لعضوية البرلمانيات في الكتل البرلمانية لا يحتاج لأية اجتهادات صعبة لتفسير انضمامهن الى الكتل البرلمانية، وبحسب خارطة توزيع البرلمانيات السبعة عشر في المجلس السابع عشر الجديد فان انضمام النساء البرلمانيات الى عضوية الكتل البرلمانية لم يختلف كثيرا عن الأسس والدواعي التي دفعت بالنواب الذكور للانضمام الى الكتل المشكلة مبكرا في المجلس الحالي.

وبالرغم من ان المجلس السابع عشر الحالي يضم في عضويته ١٨ سيدة، فانه المجلس النيابي الاول في تاريخ الحياة البرلمانية الاردنية الذي يضم هذا العدد من النساء، وهو المجلس النيابي الاول ايضا الذي يضم في عضويته برلمانيتان فازتا عن طريق التنافس الحر المباشر وخارج الكوتا النسائية.

الاطلالة الاولية المبكرة على خارطة توزيع البرلمانيات على الكتل البرلمانية في بواكير عمل المجلس تكشف عن ان عملية الانضمام الى تلك الكتل لا تخضع لأية معايير واضحة، في ظل غياب الاحزاب، وفي ظل عدم نجاح سيدات على القوائم، ومن هنا يبقى دور المرأة البرلمانية يتشابه تماما مع دور النواب الذكور فيما يتعلق بعضوية الكتل البرلمانية، فضلا عن ان هذه الخارطة لتوزيع البرلمانيات على الكتل البرلمانية خضعت لاحقا الى تغييرات واسعة.

وفي بواكير عمل المجلس السابع عشر في دورته غير العادية الاولى توزعت ١٦ من السيدات البرلمانيات اللاتي نجحن بالوصول لمجلس النواب الأخير بخمس من الكتل البرلمانية، مؤكدات على انخراط المرأة في العمل البرلماني وقدرتها على التواجد الفعلي فيه، في حين لم يرد اسم اثنتين من السيدات الفائزات بأيّ من الكتل.

وبلغ عدد الكتل البرلمانية التي تم الاعلان عنها بشكل رسمي سبع كتل تضم ١٤٧ نائبا من مجموع ١٥٠عدد اعضاء مجلس النواب، ولم تدخل كل من النائب نعايم العيادات، والنائب ريم أبو دلبوح في أي من الكتل- حتى إعداد التقرير-.

وأعلنت كتلة وطن النيابية عن شمول ثلاثة نواب من الإناث في تشكيلتها التي تضم ٣٦ نائبا، حيث سميت النائب خلود خطاطبة ناطقا اعلاميا باسم الكتلة، في حين جاءت كل من النائب ردينة العطي، والنائب فلك الجمعاني أعضاء في القائمة.

وأعلنت لاحقا كتلة وطن ائتلافها مع كتلة الوسط الإسلامي والتي تضم أساسا ١٨ نائبا، من بينهم ٤ إناث.

وأعلنت الوسط الإسلامي سابقا عن النواب: فاطمة أبو عبطة ووفاء بني مصطفى ومريم اللوزي وتمام الرياطي، بين أسماء أعضاء كتلتهم، ليضم ائتلاف الكتلتين ٧ سيدات من أصل ١٧ بالمجلس كاملا.

ولم تتواجد المرأة في أيّ من كتلتي الوفاق والمستقبل، اللتين ضمتا ١٥ و١٧ نائبا على التوالي، في حين تواجدت بنسبة الثلث في كتلة الوعد الحر، إذ اشتملت الكتلة على ٦ سيدات من أصل ١٨ نائبا.

وأصبحت كل من: آمنة الغراغير وميسر السردية وحمدية القويدر وانصاف الخوالدة وشاهة العمارين وفاتن خليفات، أعضاء في "الوعد الحر"، في حين أصبحت كل من: رولا الحروب وهند الفايز، أعضاء في قائمة التجمع الديمقراطي للإصلاح التي تضم ٣٣ نائبا.

أما كتلة حزب الاتحاد الوطني فلم يرد فيها سوى اسم سيدة واحدة هي النائب نجاح العزة من أصل ١٠ نواب إجمالي عدد أعضاء الكتلة.

ولم يتردد أسماء سيدات من ضمن الأسماء الأولية التي تحدثت عنها الكتل لرئاسة مجلس النواب، على الرغم من وجود أسماء بين مساعدي الرؤساء.

وحازت النساء على مقعدين إضافيين عن مقاعد الكوتا الخمسة عشر ليصبح مجموع تواجدهن في المجلس ١٧ مقعدا من أصل ١٥٠ في مجلس النواب، وهي النسبة الاعلى في تاريخ المشاركة السياسية للنساء في الاردن.

لاحقا، خاضت السيدات انتخابات رئيس ومكتب المجلس الدائم، إلا أنهن لم يحظَين إلا بمقعد واحد، للنائب انصاف الخوالدة كمساعد في المكتب الدائم للمجلس.

بعد الخوالدة، توزعت السيدات على ٩ من اللجان البرلمانية الـ١٤ التي توافق عليها أعضاء المجلس،واحتوت لجنة الريف والبادية على أعلى نسبة تمثيل نسائي إذ شكّلن ٥/٣ اللجنة بثلاث نساء من أصل ٥ أعضاء هم: ميسر السردية، وحديثه الخريشة، شاهة العمارين.

وضمّت لجنة العمل أيضا ٣ سيدات هنّ: تمام الرياطي، وحمدية الحمايدة، ونجاح العزة، من أصل ٨ نواب تشتمل عليهم اللجنة.

أما لجنة التربية والثقافة والشباب المكونة من ١١ نائبا أيضا فأدرجت ٣ سيدات بين أعضائها، هن: مريم اللوزي، ورولا الحروب، وآمنة الغراغير.

أما النائب خلود الخطاطبة فقد جاءت وحيدة في لجنة التوجيه الوطني المؤلفة من ٦ نواب، كما جاءت النائب فلك الجمعاني وحيدة في لجنة الصحة والبيئة المشتملة على ٧ نواب.

ثم احتلت وفاء بني مصطفى وريم أبو دلبوح مكانيهما في اللجنة القانونية التي تضم ١١ نائبا، كما جاءت هند الفايز ورديـنة العطي عضوتين في اللجنة المالية التي تضم ١١ نائبا. وجاءت النائب فاطمة ابو عبطة كسيدة وحيدة في لجنة الزراعة المكوّنة من ١١ نائبا، كما ماثلتها في ذلك النائب فاتن خليفات والتي تشغل مقعدا نسائيا وحيدا في لجنة الخدمات العامة والسياحة التي تحوي ١١ نائبا أيضا.

وفي المقابل، جاءت كل من اللجان: الشؤون العربية والدولية (تضم ١١ نائبا)، والإدارية (تضم ١١ نائبا أيضا)، لجنة الطاقة (تضم ١٠ نواب)، ولجنة فلسطين (٦ نواب)، و لجنة الحريات (٦ نواب)؛ خالية تماما من العنصر النسائي.

وحازت النساء الاردنيات ٣ مقاعد إضافية عن مقاعد الكوتا الخمسة عشر ليصبح مجموع تواجدهن في المجلس ١٨ مقعدا من أصل ١٥٠ في مجلس النواب، وهي النسبة الاعلى في تاريخ المشاركة السياسية للنساء في الاردن.

يذكر أن أحد النواب توفي عقب إعلان نتائج العملية الانتخابية وبذلك يكتمل مشهد المقاعد النيابية كاملة.

البرلمانيات يرفعن نسبة حضورهن الى أكثر من 10٪ من مقاعد مجلس النواب

فرح مرقه

ازداد حصاد النساء من المقاعد البرلمانية في المجلس السابع عشر بنسبة ١,١٧ ٪، نسبة لعدد المقاعد التي كانت لهن في المجلس السابق.

وحازت النساء الاردنيات ٣ مقاعد إضافية عن مقاعد الكوتا الخمسة عشر ليصبح مجموع تواجدهن في المجلس ١٨ مقعدا من أصل ١٥٠ في مجلس النواب، وهي النسبة الاعلى في تاريخ المشاركة السياسية للنساء في الاردن.

وكانت نسبة تمثيل النساء في مجلس النواب السادس عشر ١٠,٨٣ بالمئة، وفي مجلس النواب الخامس عشر ٦,٣٦ بالمئة و ٥,٥ بالمئة في مجلس النواب الرابع عشر .

وكانت الهيئة المستقلة للانتخاب أعلنت النتائج النهائية للدوائر المحلية والنتائج الأولية للقوائم الوطنية والكوتا النسائية في وقت متأخر من اليوم التالي ليوم الاقتراع ، حيث فازت بالتنافس ثلاث نساء هن: مريم اللوزي ووفاء بني مصطفى ورولا الحروب.

وأحرزت النائب مريم اللوزي فوزا ساحقا بالدائرة الخامسة في محافظة العاصمة بحصولها على المقعد الأول من أصل ثلاثة مقاعد بحصولها على ٣٦١١ صوتاً.

وحصلت النائب وفاء بني مصطفى على المركز الرابع بالتنافس بـ ٣٩٣٩ صوتاً عن محافظة جرش المخصص لها أربعة مقاعد.

وفازت النائب رولا الحروب بمقعد من مقاعد القوائم، فقد احتلت المركز الأول ضمن قائمة (أردن أقوى) التي حصلت على مقعدين من المقاعد المخصصة للقوائم الوطنية.

واعتبرت المؤسسات والجمعيات النسائية ذلك مؤشرا ودليلا على تحرر بعض أصوات النساء من السيطرة الذكورية وتراجعا محمودا للعادات والتقاليد المسيئة للنساء، كما اعتبرت ذلك تأكيدا على وعي عام بأهمية وجود النساء في الحياة السياسية، وتراجعا للدعاية الانتخابية أمام البرامج البناءة والواقعية في تأثيرها على قرار الناخبين.

وليس لدى اللوزي والحروب أية تجارب برلمانية سابقة فيما كان لبني مصطفى تجربة برلمانية واحدة (مجلس النواب السادس عشر – عام ٢٠١٠).

وحصلت ١٥ سيدة على المقاعد المخصصة للكوتا النسائية في المجلس، ومن بينهن سيدتان كانتا عضوين في مجلسي النواب الرابع عشر والخامس عشر وهما فلك الجمعاني وإنصاف الخوالدة، وخمس سيدات اقتصرت تجربتهن على مجلس نيابي واحد وهن: حمدية القويدر وآمنه الغراغير (مجلس النواب الخامس عشر) وميسر السردية ورديـنه العطي وتمام الرياطي (مجلس النواب السادس عشر)، أما باقي الفائزات فليست لهن أية تجربة برلمانية سابقة وهن: نعايم العيادات وفاطمة أبو عبطة، وفاتن الخليفات، وريم أبو دلبوح، ونجاح العزة وخلود الخطاطبة وهند الفايز وشاهه أبو شوشة.

وتنتظر النائبات مسؤوليات وطنية وملفات ساخنة وقائمة من المطالب النسائية التي توافقت عليها مؤسسات المجتمع المدني من جهة، إلى جانب أدائهن الرقابي والتشريعي والذي سيرصده الناخبون والناخبات وسيكون مقياس نجاحهن في مواقع صنع القرار.

و جاءت النتائج منسجمة مع توقعات الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة أسمى خضر بإنه "يجب ان لا نرفع سقف التوقعات من النتائج لأن التغيير لن يكون كبيرا وإنما سيكون تدريجياً".

واعتبرت جمعية معهد تضامن النساء الأردني (تضامن) أن النساء الأردنيات أكدن بهذه النتيجة قدرتهن على التغيير والمشاركة على الرغم من القيود والمعيقات التي واجهتهن قبل وخلال وبعد العملية الإنتخابية، حيث حرمت العديد من النساء من حرية الإختيار لصالح العائلة أو العشيرة، وعوقبت إحدى المرشحات من بدو الجنوب بالطلاق بعد أن رفضت الإنصياع لرغبة زوجها بالإنسحاب لصالح أحد أقاربه المرشح في نفس الدائرة الإنتخابية، وعزفت بعض النساء عن ممارسة حقهن الإنتخابي بسبب تحرش شباب تجمهروا أمام مركزي إقتراع على الأقل وفقاً لتقرير صدر عن الفريق الوطني لمراقبة الإنتخابات والذي يقوده المركز الوطني لحقوق الإنسان.

واكدت (تضامن) على اعتراض عدد من المرشحات على نتائج الإنتخابات بطرق مختلفة فمرشحة عن الدائرة الإنتخابية الرابعة في محافظة الزرقاء والتي لم تفز بالإنتخابات قررت الإضراب عن الطعام والإعتصام أمام الديوان الملكي إحتجاجاً على النتائج، ورئيسة قائمة وطنية وعلى الرغم من فوزها قررت تقديم إستقالتها إحتجاجاً على عمليات الفرز، ورئيسة قائمة أخرى لم تفز بالإنتخابات تقدمت بشكوى للمركز الوطني لحقوق الإنسان تفيد بتقدم قائمتها -وقد أكد ذلك الفريق الوطني لمراقبة الإنتخابات- على قائمة أخرى حصلت على مقعد خلافاً للواقع.

واشارت الى تقارير البعثات الدولية والعربية والمحلية للإنتخابات والتي أكدت جميعها على نجاح العملية الإنتخابية على الرغم من وجود بعض التجاوزات والإختلالات التي لم يكن لها تأثير على النتائج . واكدت نجاح النائبات السابقات في القيام بدورهن وواجبهن الرقابي والتشريعي الذي انعكس وبشكل ملحوظ على إختيارات الناخبين والناخبات،حيث شكلت النائبات السابقات ما نسبته ٤٤,٤ بالمئة من مجموع المرشحات الفائزات وأن ١١,١ بالمئة منهن يملكن خبرات برلمانية مضاعفة ، وكل ذلك يدل على أهمية وجود نائبات سابقات الى جانب نساء قادرات تحت قبة البرلمان يملكن من الخبرة والكفاءة والقدرة على مواصلة إحداث التغيير ومنع التمييز والمساواة بين الجنسين.

يشار الى انه على الرغم من تفوق عدد الناخبات المسجلات على عدد الناخبين المسجلين بنسبة ٥٢ بالمئة و٤٨ بالمئة على التوالي، إلا أن عدد المقترعات الفعلي كان أقل من عدد المقترعين بنسبة ٢٧,٧٥ بالمئة و ٢٨,٩٤ بالمئة على التوالي.

مشاركة النواب في الحكومة المقبلة تـــــ

الفشل و التحديات فـي سيـــ

الكتل النيابية تخسر شعارات البحث عن رئيس جديد للمجلس والحكومة

وليد حسني

منذ انعقاد الدورة غير العادية الاولى لمجلس النواب السابع عشر في العاشر من شهر شباط الماضي والمجلس منشغل في ثلاث ملفات رئيسية هي ترشيحاته لرئيس الحكومة، وتشكيل الكتل البرلمانية، والموقف من النواب والرؤساء القدامى.

وبالرغم من ان هذه القضايا فرضت نفسها بقوة على اداء المجلس في بواكير عمله فانها ادت بالنتيجة الى ادخال المجلس سريعا في ازمات داخلية نتج عن بعضها خسائر يمكن وصفها بـ"الخسائر الباهظة" والتي يمكن لها ان تؤثر سلبا في الفترة المقبلة على صورة المجلس وادائه في الشارع .

لعبة القوائم

دخل مجلس النواب اعمال دورته غير العادية الاولى وهو يحمل سلسلة تحديات مبكره بدأت اولا بنتائج الانتخابات المتعلقة بالقوائم الانتخابية، والتي ادت الى اثارة الجدل المطول حول تلك النتائج التي تحولت لاحقا الى ما يشبه حالة الشد والجذب بين قائمتي المواطنة متمثلة بالنائب حازم قشوع، وقائمة النهوض الديمقراطية المتمثلة بالمرشحة عبلة ابو علبه.

وبين شد وجذب مطولين بدت تلك المعادلة في كامل تفاصيلها وكانها هي التي تفرض نفسها على المجلس وادائه حتى قبل ان تنعقد دورته في العاشر من شهر شباط الماضي، ودخل المجلس في دورته والطعن المقدم في نتائج القائمتين لا يزال ياخذ مداه لدى القضاء.

ولم تتوقف استحقاقات نتائج انتخابات القوائم عند هذا الحد، فقد وصلت الى حد كسر العظم عندما اعلن المرشح الفائز عن قائمة التيار الوطني عبد الهادي المجالي انسحابه من المجلس فيما يشبه الاستقالة، مما ادى الى تأزيم الصورة الاولى في اليوم مجلس النواب السابع عشر حتى قبل ان تبدأ اعماله.

ضد الرؤساء السابقين

والتحدي المبكر الثاني كان يتعلق في الشعار الذي رفعه عشرات النواب الجدد والقدامى معلنين فيه رفضهم التام لانتخاب أي مرشح من نادي رؤساء مجالس النواب السابقين، وكانوا في الحقيقة يوجهون هذا الشعار لثلاثة مرشحين هم النواب عبد الكريم الدغمي الرئيس السابق لمجلس النواب السادس عشر في دورته العادية الثانية، وسعد هايل السرور الرئيس الاسبق لمجالس نيابية عديدة، ثم عبد الهادي المجالي.

وبالرغم من ان ذلك الشعار ادى بالنتيجة للتأثير على فرص الدغمي ودفعه للانسحاب من الترشح لرئاسة المجلس، متاخرا فان المجالي لم يكتف باعلان انسحابه من المنافسة على رئاسة المجلس بل اعلن انسحابه التام من عضوية مجلس النواب قبل ان يعود اليه بعد "جاهة نيابية عريضة" لم تكن مسبوقة ليعود عن قراره ويرجع للمجلس ليؤدي اليمين الدستورية.

هذا الشعار في حقيقته ادى بالنتيجة الى ادخال مجلس النواب في مأزق كبير ، قبل ان يؤدي الى فشل واضح لأصحاب هذا الشعار بعد فوز الرئيس الاسبق لمجلس النواب سعد هايل سرور.

ان فوز سرور برئاسة المجلس اكد على ان اصحاب شعار "استثناء الرؤساء القدامى" خسروا شعارهم تماما، ولم يعد بمستطاعهم كسب المعركة التي خاضوها في سبيل البحث عن "رئيس جديد" بدأ الحديث فيه اولا عن رئيس جديد من النواب الذين يدخلون الحياة البرلمانية لاول مرة، ثم تحول الشعار للبحث عن رئيس من النواب القدامى الذين لم يشغلوا رئاسة المجلس من قبل، لتنتهي رحلة البحث بالعودة لانتخاب رئيس اسبق لمجلس النواب، فيما كان النائبان مصطفى شنيكات ومحمد الحاج يمثلان وجهة ومواقف المطالبين بالتجديد وباستثناء أي رئيس سابق، إلا أنهما فشلا تماما في تحقيق هذا الشعار وذلك المطلب .

البحث عن رئيس وزراء

لم يتوقف شعار البحث عن رئيس جديد لمجلس النواب واستثناء الرؤساء السابقين عند مقعد رئاسة مجلس النواب، فقد انسحب هذا الشعار على المشاورات التي جرت بين رئيس الديوان الملكي د. فايز الطراونة والكتل البرلمانية بتوجيهات ملكية بهدف اشراك النواب في تعيين رئيس الوزراء المقبل.

وبدأت رحلة البحث عن رئيس للوزراء تحت شعارين مختلفين الاول كان ينادي بتسمية رئيس جديد للوزراء لم يشغل في السابق رئاسة أي حكومة ماضية، فيما كانت كتل نيابية تنحاز سريعا لتسمية رئيس الوزراء الحالي د. عبد الله النسور لإعادة تشكيل الحكومة بمباركة برلمانية واسعة.

المعسكر الاول الذي تبنى البحث عن رئيس من خارج نادي الرؤساء السابقين اكتفى بوضع شروط ومواصفات للرئيس المقبل كان في مقدمتها ان يكون رئيسا جديدا، ولذلك اعلنوا عن تمسكهم بان يكون رئيس الحكومة والفريق الوزاري من رحم مجلس النواب، بمعنى ان تكون الحكومة المقبلة حكومة برلمانية بامتياز.

وبالرغم من ان كتلا برلمانية مثل كتلة الوعد الحر"١٨ نائبا" رفعت هذا الشعار مبكرا ثم تراجعت عنه لصالح دعم النسور الا انها عادت وتراجعت عن ذلك وعادت للمربع الاول الذي رفعته مبكرا مطالبة بان تكون الحكومة رئيسا وفريقا من رحم مجلس النواب.

وبقيت كتلة المستقبل "١٩ نائبا" هي الكتلة الوحيدة التي لم تغير موقفها في هذا الجانب، فيما كانت كتلة التجمع الديمقراطي للاصلاح"٢٤ نائبا" تتارجح اولا بين عدم تسمية رئيس والاكتفاء فقط بوضع مواصفات وشروط، لتتخلى عن هذا الموقف وتذهب لاجراء انتخابات داخلية لتحديد اسم مرشحها ليفوز نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية د. عوض خليفات بترشيحها، وبعد ذلك تعود وتنقلب على هذا الموقف وتتراجع الى مربعها الاول بالاكتفاء بالشروط دون تحديد الاسماء.

ووقعت كتلة حزب الوسط الاسلامي "١٥ نائبا" هي الأخرى في هذا المأزق، فقد رفعت اولا شعار ان يكون رئيس الحكومة المقبلة من خارج مجلس النواب وان يكون الوزراء من رحم المجلس، لتصل الى تسمية د. عبد الله النسور لرئاسة الحكومة دون الخوض في تفاصيل وشروط الوزراء الذين سيحملهم النسور معه الى الدوار الرابع، وهو ذات الموقف الذي وقعت فيه كتلة "وطن" اتي وضعت اولا شروطا ومواصفات للرئيس المرشح دوت التسمية لتضطر الى اجراء انتخابات داخلية ادت الى ترشيح النسور.

فشل في تاسيس الاغلبية ..

تلك التحولات السابقة داخل الكتل البرلمانية دفعت باربع كتل مبكرا لتأسيس ائتلاف برلماني كان الهدف منه تمثيل الاغلبية البرلمانية للتوافق على تسمية رئيس الوزراء ثم تدخل لاحقا في مفاوضات معه لتشكيل الفريق الحكومي من خلال فرض شروطها واسماء مرشحيها في المقاعد الوزارية.

واضطرت الكتل الاربع المنضوية في هذا الائتلاف للمناورة ولتغيير مواقفها، وصولا الى حالة من الاجماع ترضي الاغلبية من اعضاء الكتل الاربع الا ان هذه المناورات كلها ادت بالنتيجة الى فشل كبير دفعت بكتلتي التجمع الديمقراطي والوعد الحر للانسحاب من ذلك الائتلاف وعودة كل منهما الى مربعها الاول ، بينما بقيت كتلتا وطن والوسط الاسلامي تتمسكان بتسمية النسور لرئاسة الحكومة المقبلة مما سيدفعهما لاحقا للتنسيق مع كتلتي الوفاق "١٦ نائبا" والاتحاد "١٠ نواب" لكونهما كانتا قد حسمتا خياراتهما مبكرا بتسمية النسور لرئاسة الحكومة المقبلة.

ان كل هذه التحولات في مواقف الكتل البرلمانية تجاه تسمية وترشيح شخصية لرئاسة الحكومة المقبلة تكشف عن فشل واضح لدى الكتل النيابية تجاه حقها في

ـــــــضع المجلس في مواجهة مع الشارع

ـــناريوهات مجلس النواب

قانونا المالكين والضمان .. يضعان المجلس في امتحان الشعبية في الشارع

اختيار رئيس الوزراء ومن ثم المشاركة في اختيار وتسمية الوزراء.

خسائر الاعضاء.. الانسحابات الاحتجاجية

كل هذه الخلافات التي قادت الى تكريس حالة الضعف في الكتل النيابية دفعت ببعض الكتل لخسارة اعضاء فيها وانسحابهم من عضوية كتلهم إما احتجاجا على مواقفها تجاه تسمية الرئيس، واما احتجاجا على مواقف داخل كتلهم.

ولعل اكثر الكتل البرلمانية خسارة لأعضائها كانت كتلة "وطن" التي خسرت الكثير من اعضائها مبكرا جراء مواقف كتلتهم من تسمية رئيس للوزراء او بسبب الخلاف الداخلي على تسمية اعضاء اللجان.

فقد انسحب من هذه الكتلة التي بدات بعضوية ٣٧ نائبا نحو ١٣ نائبا شكل بعضهم كتلة جديدة باسم كتلة "النهج الجديد"، فيما ذهب اخرون لكتل اخرى ، او بقي بعضهم خارج عضوية الكتل "مستقلين".

وشهدت باقي الكتل الاخرى ما يشبه عدم الاستقرار ، فكتلة الوسط الاسلامي التي اعلنت مبكرا عن ١٨ عضوا فيها قبل ان تنتهي الى عضوية ١٥ نائبا فقط، وكذلك كتلة التجمع الديمقراطي التي خسرت هي الاخرى عضوين على الاقل، فيما بقيت الكتل الاخرى تمر بحالة من الاستقرار النسبي في عضويتها بالرغم من الخلافات التي ادت بنواب منفردين لتغيير انتماءاتهم الكتلوية بين كتلة واخرى.

نجاح .. وخسائر

وشهد المجلس السابع عش في بواكير اعماله نجاحا ملحوظا ومميزا بتشكيل كل لجانه الاربعة عشر الدائمة بالتوافق وهو عمل ايجابي لم يتكرر في مجالس نيابية سابقة، الا ان هذا النجاح لم يدم طويلا عندما تغيرت بنية التحالفات اثناء انتخاب رؤساء ومقرري اللجان، عندما تبدلت المواقف والتحالفات وتعرضت حالة التوافق التي ظهرت في تشكيل عضوية اللجان الى ضربات موجعة للكتل عندما اضطر المجلس لاجراء الانتخابات في معظم تلك اللجان لاختيار الرؤساء والمقررين.

وتكشف انتخابات رؤساء ومقرري اللجان الدائمة عن هشاشة التحالفات بين الكتل البرلمانية، وعن عدم استقرارها ما انعكس سلبا على اداء كل الكتل دون استثناء فيما يتعلق بالموقف من ترشيح رئيس الحكومة المقبل، ومن المرجح ان سلسلة الخسائر التي ستصيب الكتل البرلمانية لاحقا ستبرز اكثر عندما يضطر المجلس للدخول في مشاورات مع رئيس الوزراء المكلف لاختيار فريقه الحكومي، وعندها فقط ستتحول الكتل البرلمانية الى عنوان في صراع داخلي قد يؤدي بالنتيجة الى تفكيك الكتل واعادة تركيبها من جديد.

انعكاسات الشارع.. المجلس في المواجهة

وجد مجلس النواب السابع عشر الحالي نفسه في مواجهة مبكرة مع الشارع والناخبين، ومن الملاحظ ان الانتخابات ونتائجها لم تحظ بالرضا الكافي من مجموع الناخبين الذين نشطوا في التظاهر المبكر للمطالبة بحل المجلس، والمناداة بعدم شرعيته التمثيلية.

وفي الوقت الذي لم يمر اكثر من شهر على انطلاق اعمال المجلس فان العديد من التظاهرات والمسيرات التي شهدتها مدن المملكة كانت ترفع شعارات ومطالب رئيسية تدعو الى حل المجلس ونقده حتى قبل ان يبدأ اعماله التشريعية والرقابية، مما يعني ضمنا ان المجلس ولد ليكون في مواجهة الشارع والناخبين، مما سيؤثر لاحقا على ادائه وشعبيته ومدى قبوله من جمهور الناخبين.

وليس ادل على ذلك من ذلك الاعتصام الذي رفع فيه مشاركون احذيتهم امام مبنى المجلس في شهر شباط الماضي، وهي صورة مستعادة من مجلس النواب السادس عشر عندما اعتصم العشرات امام المجلس ورفعوا احذيتهم احتجاجا على المجلس.

ان الحكومة المقبلة ووفقا للتحديات المتعلقة بالملف الاقتصادي ستضطر لاتخاذ قرارات خطيرة تتعلق برفع الاسعار وتحرير بعضها، وهي قرارات لن ترضي الناخبين وجمهور الناس في الشارع، ولكون المجلس سيكون الشريك الرئيسي في تسمية الحكومة المقبلة فانه سيتحول للقيام بوظيفة "واقي الصدمات" وسيكون في مواجهة مباشرة مع المحتجين في الشارع، وستختفي الحكومة خلف المجلس الذي سيضطر لحمل اوزار تلك القرارات بعد ان يعطي الشرعية لقرارات الحكومة المقبلة المتعلقة بقضايا اقتصادية تمس حياة المواطنين مباشرة.

ومن المتوقع ان تبدو سيناريوهات المرحلة المقبلة المتعلقة بعلاقة المجلس بالمواطنين غير متفائلة تماما، فسيكون مجلس النواب في مواجهة مباشرة مع الناخبين، وسيتحول الى هدف شعبي للنقد والتجريح والرفض والاصرار على المطالبة بحله، وسيضطر المجلس للدفاع عن نفسه بوسائله التقليدية، فيما سيضطر نواب عديدون للدفاع عن انفسهم امام ناخبيهم بالمطالبة بحجب الثقة عن الحكومة المقبلة، مما سيزيد المشهد تشنجا واثارة، وقد يدخل المجلس والحكومة والناس في مواجهة مباشرة.

تحدي التشريعات

ولعل ابرز ما سيواجهه المجلس في دورته غير العادية الاولى هو تحدي التشريعات الصعبة ذات المساس المباشر بحياة الناس، وفي مقدمة ذلك تبرز قوانين المالكين والمستاجرين، والضمان الاجتماعي.

والتقط نواب هذا الضغط الشعبي المتعلق بهذين القانونين، ولذلك وجهوا مذكرات بمطالب عاجلة وواضحة دعوا فيها لوضع قانوني المالكين والضمان الاجتماعي على سلم اولويات عمل المجلس في دورته الحالية، وهو مطلب سيدخل المجلس مباشرة في تحديات تتعلق بالكيفية التي ستتم فيها معالجة القانونين، فضلا عن مدى استعداد المجلس لتكييف القانونين بحيث يكفلان العدالة لجميع الاطراف التي يمسها القانونين.

ولا يقف تحدي التشريعات التي تواجه المجلس عند هذا الحد ، فهناك تبرز تحديات اخرى تتعلق بكيفية تعديل النظام الداخلي للمجلس، وهو يمثل تحديا داخليا كبيرا للمجلس وليس للناس، الا انه سيبقى عنوانا مفتوحا داخل المجلس نفسه لاختبار مدى رغبة النواب بمنح انفسهم سلطات رقابية وتشريعية واليات عمل اوسع واوضح.

النجاة من مرحلة التأسيس

ان مجلس النواب السابع عشر يقف في مواجهة عشرات التحديات في دورته غير العادية الاولى، وبحجم ما سينجزه من حلول لتلك التحديات فان دوراته اللاحقة ستكون اكثر امنا بالنسبة اليه خاصة ما يتعلق بالعلاقة مع الشارع والناخبين.

وامام المجلس في دورته التي يمكن وصفها بدورة التأسيس والتعارف الكثير مما يمكن عمله وانجازه على نحو النجاة من اعباء المشاركة في الحكومة المقبلة، وان يبقي نفسه بعيدا عن المشاركة فيها، فضلا عن التزامه بوضع برنامج عمل واضح وصريح يعرضه على الحكومة المقبلة وبناء على مدى التزامها به يمنحها الثقة.

ثم على المجلس ان يسارع الى وضع حلول مقبولة تماما لقانوني المالكين والمستاجرين والضمان الاجتماعي باعتبارهما اهم قانونين يناقشهما المجلس في تلك الدورة وينتظرها كل الاردنيين لانها تمس حياتهم وجيوبهم ومستقبلهم.

واذا ما نجح المجلس في تحقيق ذلك فانه سينجو تماما من ازمات مقبلة لا ينكرها احد، وبدأت بالفعل تطرق ابواب مجلس النواب مبكرا، وبغير ذلك فان المجلس سيجد نفسه في مواجهة الناس الرافضين والمحتجين، وعندها لن يكون المجلس السابع عشر بعيدا عن ذات التحديات التي واجهها سلفه المجلس السادس عشر، ولكن من المؤكد ان التحديات التي سيواجهها هذا المملجس ستكون اكبر واوسع.

الكاريكاتير.. الشكل الأبلغ لنقد ممارسات واجراءات شهدتها الانتخابات النيابية الاخيرة

سرى الضمور

لعب رسامو الكاريكاتير دورا مهما في التعامل مع الظروف التي رافقت الانتخابات النيابية الاخيرة وسلطوا الضوء على عدد من القضايا التي لفتت انتباه الشارع الأردني أثناء تلك الانتخابات وما تلاها من لغط حول النتائج.

الكاريكاتير الذي عجت به الصحف و المواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي كان الشكل الابلغ لنقد بعض السلوكيات التي مارسها المرشحون والتعاطي الرسمي معها خلال تلك الفترة والتي اعتبرها المراقبون ممارسات تحد من نزاهة العملية الانتخابية.

في الوقت الذي تعتبر فيه حرية الرأي والتعبير مطلبا أساسيا ورد ضمن المواثيق والقوانين الدولية ، باعتبارها تمكن الشعوب من ممارسة حقها الديمقراطي والمشاركة بصنع القرار، وعلى خط مواز لذلك رسمت دول العالم حدودا لهذه الحريات تم التوافق عليها وأصبحت تحترم تحت طائلة القانون والمسؤولية.

وتعتبر الرسومات الكاريكاتيرية ركيزة أساسية في العمل الصحفي إذ إنها توجز الكثير من المقالات بطريقة ناقدة ومؤثرة على الشارع.

في الوقت الذي نصت عليه الاتفاقية الدولية الخاصة بالعهد الدولي على حرية الرأي والتعبير

عن الأفكار والآراء عن طريق الكلام أو الكتابة أو عمل فني بدون رقابة أو قيود حكومية بشرط أن لا يمثل طريقة ومضمون الأفكار أو الآراء ما يمكن اعتباره خرقاً لقوانين وأعراف الدولة أو المجموعة التي سمحت بحرية التعبير ويصاحب حرية الرأي والتعبير على الأغلب بعض أنواع الحقوق والحدود مثل حق حرية العبادة وحرية الصحافة وحرية التظاهرات السلمية.

إذ طرح رسام الكاريكاتير في جريدة الرأي الأردنية خلدون غرايبة عددا من المفاهيم ذات الطابع السياسي والخدماتي بشكل عام.

وقال الغرايبة اعتمدت في رسوم الكاركتير على وضع مقارنة بين الانتخابات التي أجريت العام الحالي والدورة السابقة، إذ لم تختلف المضامين سواء في تركيزها على موضوع الفساد، بالإضافة إلى اهتمام المرشحين بالعشائرية والمال السياسي.

وقال الغرايبة خضعت بعض رسوماته الكاركتيرية لمقص الرقيب نتيجة لانتقاده بعضا من السلوكيات التي مرت بها المرحلة.

من جهته تناول رسام الكاركاتير في جريدة الغد ناصر الجعفري عددا من المحاور وكان العنوان الأبرز المال السياسي والتي تعتبر أكثر العناوين جذباً في العملية الانتخابية لرسام الكاركاتير لكونها تحتوي على الكثير من المفارقات والكثير من التحديات التي مرت بها العملية الانتخابية، وتم طرحها بطريقة ساخرة تعبر عن الواقع الذي مرت به العملية الانتخابية.

وانصب تركيز الجعفري على البحث في ملفات الفساد والفاسدين وكيفية اجاد حلول اصلاحية، في الوقت التي كان للسخرية العنوان الابرز والاطغى لتلك الرسومات

وقالت الصحافية في وكالة بترا للأنباء إخلاص القاضي من خلال متابعتي لمختلف وسائل الإعلام أن الأردن شهد تطورا ملموسا إبان الحملات الانتخابية لجهة رفع مستوى حرية التعبير ، التي لم تقتصر على الكتابات الصحفية، بل شملت الرسومات التي اخترقت سقوف الصحف في حال منعها إلى صفحات التواصل الاجتماعي الأوسع انتشارا حول العالم ، الأمر الذي ساهم بتوسيع مدارك الناخبين حول ما يجري ولماذا وكيف ولمن ومن وكل ما يتعلق بالشأن الانتخابي عموماً.

ولفتت القاضي أغرقت الرسومات الكاريكاتورية بسخرية الرسامين ، ذلك أن هذا النوع من الرسوم هو صحافة بالضرورة تعبر عن الواقع المعاش ، فكما امتلأت صفحات الصحافة بشتى أنواعها وخاصة الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي بتندرات على الشعارات الانتخابية غير الواقعية ، وكذلك كانت الرسومات لسان حال الناس ، ومرآة حقيقية تعكس الشح وغياب العمق للشعارات الانتخابية . واشارت القاضي بان تلك الرسومات كانت خير مرشد للناخب لجهة تعزيز وعيه بضرورة اختيار المرشح الأنسب ، بل أن الملفت للنظر تصاعد وتيرة الحرية الإعلامية عبر الرسوم الكاريكاتورية ، والتي ربما كسرت حواجز وهمية كانت تسيطر على كتاب عجزوا عن تصوير اللحظة.

واعتبرت القاضي سخرية الرسومات ابلغ تعبيرا من مقالات تستعصي على البعض في استكمال قراءتها خاصة وان حالة من الملل أصابت المواطن الذي يشكو على غير صعيد من الفقر والبطالة وتباطؤ مسيرة الإصلاح وتكرار وجوه المسؤولين ، واستمرار الفساد، وتفشي ظاهرة المال السياسي ، ووجود ارض خصبة سمادها المواطنين الذي ارتضوا أن يكونوا وقودا تشعل حماس المرشحين المبتزين للوصول إلى قبة البرلمان.

وأشار الصحافي عبدالله الرعود إلى نجاح الرسومات الكاريكاتورية في تركيزها على المال السياسي، في الوقت الذي أغفلت فيه تدخل الحكومة والأجهزة الأمنية لكون مقص الرقيب وحارس البوابة لا زالتا تسيطران على المشهد الإعلامي برمته في الصحافة الأردنية.

وأضاف الرعود أن من يتابع الرسومات الكاريكاتورية عن الانتخابات النيابية يلاحظ حكماً مسبقا على عدم نزاهة وشفافية الانتخابات وهي ذاتها المعبرة عن رأي المواطن الأردني بشكل عام وأطياف المقاطعة بشكل خاص الذين كانوا على يقين بان المشهد الانتخابي لا يدار من قبل الهيئة التي فصلت حديثا لوحدها بل هناك شريك فاعل لعب دورا كبيرا في إخراجه بالصورة التي رأها الجميع وهذا الشريك هو الحكومة بأذرعها الأمنية.

منظمة"الحق في اللعب".. من تورنتو الى عمان

الشرعية الدولية تكفل للأطفال حقهم باللعب لبناء شخصيتهم وتعزيز استقلاليتهم

سرى الضمور

انطلاقا من أهمية اللعب في تنشئة وتربية الأطفال تسعى المنظمات المعنية الى ترسيخ ثقافة اللعب لدى الطفل لكونها حقا مكتسباً، وعاملا أساسيا في تنشئتهم تنشئة صحية، تعزز من القيم لدى الطفل ومنها القيمة الجسدية و التربوية و الاجتماعية و النفسية و التعليمية و التقويمية والتي تعمل على تصحيح السلوك.

ونصت الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ٣١ تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ ومزاولة اللعب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفي الفنون، وأشارت الفقرة الثانية من نفس المادة بحق الطفل في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والفنية وتشجع على توفير فرص ملائمة ومتساوية للنشاط الثقافي والفني والاستجمامي وأنشطة وقت الفراغ.

في الإطار قالت مسؤولة تطوير الأعمال في منظمة الحق في اللعب بتول كريشان "نحن نستوحي عملنا انطلاقا من ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي تستهدف برامج الجمعية الأطفال الأكثر تهميشا في المجتمع كالفتيات وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة والأطفال بلا مأوى إلى جانب الأطفال الذين شهدوا الحروب والأطفال اللاجئين".

ولفتت كريشان أن المنظمة تعتبر احد ابرز المؤسسات الإنسانية العالمية إذ تستخدم برامج لعب ورياضة صممت خصيصا لتسهم في تحسين الصحة وبناء المهارات الحياتية والتحفيز على السلام المجتمعي لدى الأطفال والمجتمعات في المناطق الأكثر حرمانا في العالم.

وأكدت كريشان ان منظمة الحق في اللعب تحرص من خلال عملها في الإطارين الإنساني والإنمائي على تدريب متطوعين يعملون على تنفيذ برامجها في أكثر من عشرين بلد عانى الحرب والفقر والمرض في أفريقيا واسيا والشرق الأوسط.

وقالت "ان المنظمة تدعم مجموعة من الرياضيين الدوليين الذين ينتمون إلى أكثر من ٤٠ دولة ويشكل هؤلاء المثال الأعلى للأطفال وينشرون الوعي حول أهمية الرياضة من اجل التنمية كما يساهمون في جمع التمويل لمشاريع الحق في اللعب .

تطبق برامج الحق في اللعب في عدد من دول العالم

يقع المقر الدولي لجمعية الحق في اللعب بمدينة تورنتو في كندا ، ولها مكاتب وطنية في هولندا النرويج سويسرا، المملكة المتحدة، الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتعمل هذه المكاتب على نشر الوعي حول أهمية الرياضة من اجل التنمية، وتساهم في جمع التمويل لمشاريع الجمعية وتم افتتاح مشروع الحق في اللعب داخل المملكة الأردنية الهاشمية عام ٢٠٠٦ في ثلاث محافظات حيث تتواجد مكاتب الحق في اللعب في كل من العاصمة عمان والزرقاء والعقبة.

وتقول كريشان ان برامج الحق في اللعب انطلقت في الأردن عن طريق الشراكة الداعمة للحق في اللعب مع وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الانوروا) للعمل مع مدارسها ومجتمعاتها لتشجع قيام البرامج والنشاطات الرياضية واللعب ولدى الحق في اللعب شراكات عدة مع منظمات دولية ومحلية في المملكة تتضمنها وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى للشباب واليونيسيف وهيئة الإغاثة الدولية.

واستطاع منسقو البرامج والمشرفون الميدانيون لدى الحق في اللعب بمساعدة هذه الشراكات من تدريب ١٠٩٩ مدربا ومدربة لقيادة نشاطات الحق في اللعب الرياضية بشكل منتظم، ويستفاد من البرنامج نحو يتجاوز الثلاثين ألف طفل في الأردن.

وتعمل منظمة الحق في اللعب على تنمية المهارات المحلية في محاور استراتيجية أربعة أهمها

التعليم الأساسي وتطور الطفل إذ تعزز برامج الحق في اللعب على التطور الجسدي والفكري والاجتماعي للطفل لتعلم القيم المهمة والمهارات الحياتية، بالإضافة إلى تعزيز قيم الصحة والحماية من الأمراض من خلال توعية الأطفال بأبرز الأمراض السارية المنتشرة .

وبينت كريشان أن ابرز أهداف برامج الحق في اللعب تركز على حل النزاعات وتعزيز السلام من خلال استخدام أساليب حل النزاعات وتعزيز ثقافة السلام وإعادة اندماج الأطفال المتأثرين بالحروب.

تنمية المجتمع بهدف تحقيق التغيير والتأثير الطويل الأمد بالشراكة مع الجمعيات المحلية لبناء بنية مجتمعية من خلال إشراك الموظفين المحليين والمتطوعين الدوليين.

وقد استهدفت برامج الحق في اللعب الفئات العمرية من سن ٦-١٤ لتشجيع النمو الشامل للأطفال عقليا وجسديا وعاطفيا واجتماعيا عن طريق العاب بسيطة توضح الخيارات الصحيحة لهم.

وبحسب أخصائي علم النفس التربوي الدكتور جهاد الطويل فإن اللعب تعبير حر تلقائي في العملية التربوية، يساعد على التكيف و الإندماج الاجتماعيين و يساهم في تكوين شخصية الطفل. و الذي يقصي اللعب من العملية التنشيطية بدعوى أنه مضيعة للوقت، يكون مجحفا في حق الطفل الذي هو في حاجة إلى اللعب حتى يتمكن من توسيع معارفه و كسب بنية جسمانية سليمة بفضل التمارين العضلية في الألعاب الحركية، إضافة إلى تنمية القدرات العقلية من خلال التمارين الذهنية، ناهيك عن تحقيق المتعة النفسية من خلال الانسجام مع باقي الأطفال. إذن اللعب ليس وسيلة من وسائل التسلية فقط، كما يعتبرها المقصين لها و أنها ملهاة و ملء فراغات، و لكن المتعلمين والمربين هم الذين لديهم القناعة التامة بأن الألعاب مثلما تسلي فهي تعلم و تربي.

وبين الطويل أن اللعب راحة نفسية ومجالا لتفريغ الطاقة الزائدة إذ يفسح المجال أمام الغرائز التي اختفت لتعاود الظهور في شكل لعب ويساهم في تطوير الغرائز الوراثية التي تكون متطورة بالشكل الذي تؤدي وظائفها كما يساعدها كبت الغرائز أو تنشيطها، ويساعد اللعب على تقويم السلوك و يجعل الطفل يصحح المفاهيم كما أنه يؤدي وظيفة علاجية، ويهيئ اللعب الطفل ليصبح رجل الغد فهو يتعلم و يكتشف اللعب تجربة يحاول الطفل من خلالها أن يظهر أنه موجود و يثبت ذاته.

وقسم د. الطويل اللعب إلى عدد من الأقسام للعب الوظيفي وألعاب البناء و التركيب وألعاب الخيال واللعب العلاجي، لافتا الى أن للعب قيمة كبرى، كالقيمة الجسدية و التربوية و الاجتماعية و النفسية و التعليمية و التقويمية أي تصحيح السلوك إذ بواسطة اللعب يتعلم الطفل القيم من إخلاص و أمانة و احترام للقوانين، و تسامح و كرم كما أن الألعاب التقليدية تحافظ على استمرارية ثقافية المجتمع و نقلها إلى الناشئة.

الشرق العربي للتـأمين، هوية جديدة بمزايا أكثـــر

شركة الشرق العربي للتأمين والمتميزة بخدماتها التأمينية الشاملة، الآن أصبحت بهوية جديدة لتحمل اسم **gig | الشرق العربي للتأمين**، وهي واحدة من أعضاء مجموعة الخليج للتأمين، التي تحتضن صفوة شركات التأمين الإقليمية والريادية من عدة دول عربية، حيث توحدت الشركة مع بقية أعضاء المجموعة بهوية جديدة لتتحدث جميعها بلغة واحدة، مبنية على أسس ومعايير عالمية، ستضيف العديد من المزايا لعملائها الكرام، بهدف تطوير جميع الخدمات التأمينية بشكل يتلاءم وعصرنا الحديث.

الفرع الرئيسي | جبل عمان | هاتف: +962 6 5609888
الصويفية · تلاع العلي · ماركا · العبدلي · البيادر · إربد · العقبة
www.araborient.com

gig
مجموعة الخليج للتأمين

الشرق العربي للتأمين

تضييق على الناشطين السياسيين تخالف الدستور والقوانين والمعاهدات الدولية

لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين تهدد باللجوء الى الجامعة العربية ومنظمات حقوق الانسان

جمال البواريد وطارق الفايد

على الرغم من الدعوات المتكررة من مختلف مستويات مسؤولي الدولة لمشاركة المواطنين في الحياة العامة وممارسة العمل السياسي الا أن ناشطين سياسيين يرون أن ذلك قد تترتب عليه اعباء يدفع ثمنها الناشط تتعلق بحياته وحياة أسرته ومعيشته اليومية.

وخلافا لنهج الاعتقال الذي شاع مؤخرا فان هناك مضايقات كثيرة أخرى ربما يكون أقلها حرمان الناشطين من شهادة حسن السلوك التي تطلبها جهات متعددة سواء للعمل اوللدراسة او للسفر الى الخارج.

هذه الممارسات تأتي على الرغم مما حققه الأردن في مجال الحريات ، فكم من ممارس للعمل السياسي تعرض للفصل من وظيفته والتضييق عليه بالنقل وغيرها من الاساليب، واخرين حرموا من اكمال دراستهم او اوقفت عنهم منح دراسية بسبب ممارستهم النشاط السياسي.

وتشكل هذه التصرفات مخالفة صريحة للقانون والدستور الأردني الذي نص على حرية التعبير والحق بممارسة النشاط السياسي دون اي عائق علاوة على مخالفتها للمواثيق والمعاهدات الدولية التي التزم بها الاردن توقيعا ومصادقة.

ويبدو أن القوانين والمعاهدات والمواثيق الدولية تبقى في حالات عديدة على الرف لا يلتفت اليها، ما يدعو للتساؤل ما قيمة وجدوى مثل هذه النصوص والقوانين والتوقيع والتصديق على المعاهدات الدولية ان لم توضع موضع التنفيذ في مثل هذه الحالات.

الناشط العمالي محمد السنيد فصل من عمله بطريقة مخالفة للقانون لنشاطه العمالي السياسي المطالب بحقوق العمال ابان حكومة سمير الرفاعي، ولم يعد إلى عمله الا بعد استقالة الحكومة وتشكيل حكومة معروف البخيت التي اعادته لعمله ما يؤشر إلى المزاجية في التعامل مع الناشطين دون مراعاة للدستور والقوانين.

وفي عام ٢٠١٢ نتيجة اضراب عمالي للمطالبة بتحويل عمال المياومة الى الفئة الثالثة تم فصل العامل السنيد اضافة الى ٢٠ من زملائه بحجة ان الاضراب تسبب باضرار مادية في العمل، ولكن بعد فترة اعيد العمال جميعا الى العمل واستثني العامل السنيد لموقفه وقيادته للاضراب.

هذه المواقف والعقوبات التي تعرض لها العامل السنيد فيها انتهاك لحقه في الاضراب الذي ضمنه القانون ونشاط سياسي دفع ثمنه اقتصاديا واجتماعيا هو وعائلته كون الوظيفة هي مصدر الدخل الوحيد له ولابنائه.

وكفل (إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان) للناشط السياسي محمد السنيد حق المطالبة بحقوق العمال، حيث أكدت المادة رقم (١) أنه "من حق كل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، ان يدعو ويسعى الى حماية واعمال حقوق الانسان والحريات الاساسية على الصعيدين الوطني والدولي".

كما أشارت المادة رقم (٢) في الفقرة الأولى من نفس الاعلان إلى انه "يقع على عاتق كل دولة مسؤولية وواجب رئيسان في حماية وتعزيز واعمال جميع حقوق الانسان والحريات الاساسية بعدة طرق". وأضافت في الفقرة الثانية "تتخذ كل دولة الخطوات التشريعية والإدارية والخطوات الأخرى اللازمة لضمان التمتع الفعلي بالحقوق والحريات المشار إليها في هذا الإعلان".

الصحفي في صحيفة الرأي عناد ابو وندي له قصة اخرى ومعاناة خاصة في جريدة الرأي لنشاطه السياسي حيث كان عضوا في الحزب الشيوعي الاردني المعارض، يقول ابو وندي انه عمل في صحيفة الراي عام ١٩٩٨ براتب مقطوع ١٥٠ دينار ثم حول الى القطعة، وفي احد الاشهر تقاضى ٤٠ دينارا فقط من ضمنها مصروفات مكتب الصحيفة في مادبا، ولم توافق الصحيفة على تثبيته على كادر الصحيفة نتيجة نشاطه السياسي.

يقول ابو وندي انه دفع ثمن موقفه السياسي ما اثر على مستوى معيشته وابنائه السبعة نظرا للفارق الكبير جدا بين الموظف بالقطعة وان يكون مثبتا على كادر الصحيفة رغم ان قانون العمل يلزم الصحيفة بتثبيت موظفيها بعد مرور ثلاثة اشهر وهي فترة التجربة.

وبين الصحفي ابو وندي انه توسط احد وزراء العمل من تثبيته في الصحيفة رغم مرور سنوات طويلة ولكن رفض طلبه نتيجة رفض الاجهزة الامنية الموافقة على ذلك لنشاطه السياسي المعارض للحكومة.

ولم يحظ الصحفي ابو وندي بالتثبيت في الصحيفة الا مع بداية الحملة الانتخابية لنقيب الصحفيين السابق عبد الوهاب زغيلات حيث كان انذاك رئيس تحرير الصحيفة فتثبت وزملاء له عشية الانتخابات بعد عقد من الزمان من العمل بالقطعة في الصحيفة.

ويؤكد الدستور الأردني في المادة ١٦ من الفصل الثاني حق الاردنيين في تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور.

الشاب أيمن الحيصة تم انهاء عقده في مؤسسة نهر الاردن نتيجة ممارسته العمل السياسي ومشاركته في المسيرات السلمية التي كانت تنظمها الحراكات الشعبية، واحتجاجه على التمييز والظلم في داخل المؤسسة.

ويقول الحيصة انه شارك في المسيرات للتعبير عن رأيه في رفض ممارسات خاطئة ورفضا للظلم والتهميش للمواطن، استدعي على اثرها من المؤسسة واخبر انه يمنع على العاملين في المؤسسة من المشاركة في المسيرات الا انه رفض ذلك واستمر المشاركة ونتج عن ذلك انهاء عقده لاصراره على ممارسة حقه في التعبير والمشاركة في المسيرات والاحتجاجات.

وكما ذكرنا سابقا فإن (إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان) يضمن لكل شخص أن يدعو ويسعى إلى حماية واعمال حقوق الانسان والحريات.

وتضمن المادة (١٩) من (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) في فقرتها الأولى ان "لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة".

كما أكدت المادة نفسها في فقرتها الثانية ان "لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها".

المحامي علي بريزات الناشط في الحراك الشعبي والذي اعتقل مؤخرا بتهمة تقويض نظام الحكم قال إنه يمارس العمل السياسي فيغامر بمستقبله ومستقبل ابنائه، مؤكدا انه كمحامي تأثر عمله كثيرا نتيجة تخوف المواطنين من التعامل معه وانه يحمل الشبه وتحسبا لدفعه ثمنا لذلك في عمله ومستقبل ابنائه.

أما الموظف الحكومي كامل السنيد له قصة اخرى فيقول انه تم التنسيب به من قبل وزارة المياه والري لديوان الخدمة المدنية للالتحاق ببرنامج الماجستير كمنحة في كلية الدفاع الوطني وقبل طلبه من قبل ديوان الخدمة ورفع لادارة الكلية لإجراء المقابلة مشيرا إلى أن مقابلته كانت موفقة.

واضاف ان من يقبل في الكلية لا بد من الحصول على موافقة الجهات الأمنية على ذلك واستشارتها، حيث انه طلب للمقابلة في دائرة المخابرات العامة وطلب منه تقديم معلومات عن حزب التحرر الاجتماعي (قيد التأسيس) وتزويد الدائرة فيها بحسب قوله ولكنه رفض ذلك، وبعدها كانت نتيجة المقابلة الرفض وعدم قبوله للدراسة فيها، مؤكدا أن قرار الرفض كان على اثر تلك المقابلة والا لماذا طلبت إلى الدائرة.

وتناست دائرة المخابرات العامة المادة رقم (٤) التي تنص في الفقرتها الأولى على أن "للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات السياسية والانتساب الطوعي إليها وفقا لأحكام القانون".

ومن جانبها رأت (لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين) أن حرية الرأي سواء كان في مسيرة أو من خلال مقال أو في صحيفة أو موقع اخباري أو أي وسيلة إعلام أخرى تدخل في ضمن حرية إبداء الرأي ضمنه الدستور الأردني، مؤكدة أن الاعتقال في هذه الحالات مخالف للقانون والدستور الأردني.

وبحسب الناشط السياسي وعضو لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين الشيخ محمد الحديد فان عمليات الاعتقال غير المبررة في صفوف المشاركين في الاعتصامات الحراكات السلمية هي عبارة عن انتقام الأجهزة الأمنية من المعارضين وتفتيت الحراك ومنع المواطنين من أخذ حقوقهم بالطرق السلمية.

وقال الحديد إن هذه الممارسات الأمنية قد تضطرنا في المستقبل بمخاطبة جامعة الدول العربية والمنظمات المعنية بحقوق الانسان لوقفها عند حدها، لافتا إلى أن الشارع يريد جهات سياسية تحاوره وأن التدخل الأمني يزيد التوتر في الشارع.

الناشط في الحراك الشعبي الدكتور علي الضلاعين، أوضح أن أجهزة النظام قامت وعلى فترات متقطعه باعتقال العشرات لا بل المئات من النشطاء على تهم واهيه واغلبها تتعلق بتهمة اطالة اللسان وتهمة تقويض النظام وغيرها من التهم والتي في اغلبها تمس رأس النظام الأردني.

وتعتبر هذه التهم- يقول الضلاعين- مناقضة تمام للكثير من مواد الدستور الاردني التي كفلت حرية التعبير، اذ ان كافة التهم لا ترتقي للفعل إلى مقاومة مسلحة لنظام لتقويضه.

اعتبر أن الاعتقالات السياسية التي مازالت قائمه في البلاد منافية لأبسط حقوق التعبير ومخالفة للمواثيق الدولية ذات العلاقة بحقوق الانسان، واليوم فان السجون الاردنية تعج بالسجناء السياسين وتحت حجج وذرائع وتهم مختلفة.

وقال الضلاعين، الممنوع أصلا من السفر ومن قبل محكمة أمن الدولة، "هنالك اساليب عديدة يمارسها النظام لاعتقال السياسين وعلى يد قضائه العسكري من خلال ما يسمى (محكمة أمن الدولة) والتي تعتبر بالاصل غير دستورية".

تقرير: جهود مكافحة الفساد في الاردن غير جادة وغير كافية

كشف تقرير أعده مرصد الإصلاح الأردني التابع لمركز هوي للدراسات عن أن جهود مكافحة الفساد في الأردن في عام ٢٠١٢ لم تكن كافية وفي كثير من الأحيان كانت جهودا غير جادة.

وأشار التقرير عن أن متطلبات التحول الاقتصادي إلى سياسات السوق الحر بالإضافة إلى عمليات الخصخصة أدت بشكل مباشر إلى فتح الطريق أمام ما يسمى مؤسسة الفساد للانتشار والتغلغل في الكثير من مرافق الدولة.

وتقوم آلية إعداد التقرير على رصد فريق عمل المرصد لما تنشره وسائل الإعلام وما يصدر من مؤسسات المجتمع المدني من تقارير وبيانات حول كل ما يتعلق بحالة الإصلاح.

مرتكزا على ثلاثة محاور وهي الشفافية ومكافحة الفساد إضافة إلى الإصلاح السياسي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يتناسب والمعايير الدولية يتم بعدها التقييم على درجة عشرة.

ووصل تقييم الشفافية ومكافحة الفساد إلى ١٠٧٩ من عشرة مبينا أن السياسات العامة لمكافحة الفساد كانت معدومة خلال عام ٢٠١٢، فضلا عن أن معايير المؤسسية والشفافية غائبة في الحكومة.

وفيما يتعلق بمحور الإصلاح السياسي كشف التقرير عن أن إقرار قانون الانتخاب أدى بالكثيرين إلى الاقتناع بان الإصلاح السياسي في الأردن وصل إلى أفق مسدود.

وظهرت نتيجة التقييم للإصلاح السياسي خلال عام ٢٠١٢ إلى ٢,٥٤ من عشرة، مع الإشارة إلى أن كثير من المحللين ذهبوا إلى الجزم بأن عملية الإصلاح السياسي عادت إلى نقطة البداية، فيما طرأ بعض التحسن في عملية التحضير للانتخابات النيابية.

فيما دفعت أحداث هبة تشرين بعدد من الأطياف السياسية بحسب ما جاء في التقرير إلى إعلان المقاطعة عن الانتخابات الأمر الذي بين أن عملية الإصلاح السياسي لم تراوح مكانها ولم تحدث أية مستجدات بهذا الصدد في عام ٢٠١٢؟

وتطرق هذا المحور إلى الحديث عن حالة الحريات، مبينا إلى انه في عام ٢٠١٢ حدثت اعتقالات لعدد من الناشطين من السياسيين أكثر من مرة وتم تحويلهم إلى محكمة امن الدولة بالإضافة إلى التعديلات التي طرأت على قانون المطبوعات والنشر والتي ساهمت في تراجع حالة الحريات في الأردن.

فضلا عن ممارسة الضغط على رادارات المؤسسات الإعلامية ودوائر التحرير فيها للحد من سقف الحريات ومنع الصحفيين من القيام بعملهم بموضوعية وكل ذلك يعتبر مؤشرا سلبيا لحالة الحريات خلال العام المنصرم.

وتحدث التقرير عن ضعف الإقبال على المشاركة في الأحزاب السياسية خلال العام الماضي، إضافة إلى عدم اتفاق الحراك السياسي الأردني على مطالب عامة، فضلا عن أن ذروة نشاط المجتمع المدني كان يتمثل بالحراك العمالي للنقابات والاتحادات العمالية.

فيما شهد مجلس النواب خلال العام الماضي بلورة نوع من الفكر السياسي تحت القبة وكان بحسب التقرير ذلك واضحا من خلال مناقشات منح الثقة للحكومات حيث كان الخلاف السياسي واضحا.

وبالرغم من تغير ثلاث حكومات خلال العام الماضي إلا أن التفاوت في أداء هذه الحكومات لم يكن كبيرا، ولم تقم أي منها بتبني أية حلول بديلة للمشاكل السياسية.

وعن محور السياسات الاقتصادية والاجتماعية ووفقا للمعايير الدولية وصل تقييم هذه السياسات بحسب التقرير ٢,٩ من عشرة، وبين أن مطالب المواطنين تركزت على زيادة الرواتب ومستوى الدخل وتخفيض الأسعار وإعادة النظر في السياسات الضريبية والجمركية وتنمية المحافظات.

فيما استمر خط الفقر خلال العام الماضي بالازدياد مقارنة مع معدل الأجور، وعند نهاية العام قاربت نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٧٥٪ مع العلم أنها لم تتجاوز ال ٦٠٪ في أسوأ الحالات في الأعوام السابقة.

وأشار التقرير إلى أن وضع التعليم في عام ٢٠١٢ شهد تذبذبا كبيرا ولم يتم حل أي من المشاكل العالقة بهذا الحق، بيد أن القطاع الصحي شهد تحسنا خلال نفس العام.

ولم يتعد دور الأحزاب والحراكات السياسية فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية المطالبات بهذه الحقوق خلال الاحتجاجات والمسيرات والاعتصامات، فيما تمثل الدور الرئيسي للمجتمع المدني في التصدي لقرارات الحكومة برفع الاسعار.

وسائل الإعلام تأرجحت بيت التهوين والتهويل في الحديث عن المال السياسي

تفاوتت وسائل الاعلام المحلية في كمية وكيفية تعاطيها مع كل ما يتعلق بالانتخابات النيابية الاخيرة وعكس بعضها التزام كبير بالموقف الرسمي من تلك الانتخابات فيما عكس البعض الاخر حديث الشارع و انتقاد قوى المعارضة للعملية الانتخابية.

قضية المال السياسي كانت القضية الابرز التي تعاملت معها وسائل الاعلام كلا حسب اتجاهاتها وتوجهاتها فبينما حاولت بعض وسائل الاعلام وخصوصا الصحف اليومية التعامل مع هذه القضية باضيق الحدود الممكنة كانت وسائل أخرى وعلى رأسها المواقع الالكترونية تفرد مساحة كبيرة لكل ما يتعلق بهذه القضية.

التفاوت في التغطية عكس في حقيقته الموقف السياسي لكل وسيلة إعلام ففيما كان البعض يحاول التهوين من قضية المال السياسي وابرازها كقضية ذات تأثير محدود على نزاهة الانتخابات كان البعض الاخر يهول من اثرها، الا أن الوجه الابرز لكل تلك التغطيات غياب الموضوعية الكاملة والحياد في التعاطي مع هذا الشأن.

كما غاب التحقيق والتقصي عن كافة المواد الصحفية التي تناولت هذا الموضوع وبقيت التغطيات تعتمد على الاخبار الصادرة عن الجهات الرسمية او التي تطرح موقف او رأي لكاتبها من موضوع كان شغل الناس الشاغل لفترة ليس بسيطة في مرحلة الدعاية الانتخابية.

وفيما يلي أبرز محطات تناولت فيها مجموعة مختارة من وسائل الاعلام موضوع المال السياسي

الرأي

اكتفت جريدة الرأي بذكر المال السياسي في مادة صحافية نقلتها عن وكالة الأنباء الأردنية تتحدث عن لقاء رئيس الهيئة المستقلة للانتخاب عبد الإله الخطيب برؤساء لجان الانتخاب، حيث قال الخطيب في اللقاء إن أكثر الطرق فعالية لمحاربة المال السياسي ان يقتنع الموطن انه يدلي بصوته بسرية تامة خلف المعزل المخصص للاقتراع دون ان يعلم احد لمن ادلى بهذا الصوت.

نشرت الرأي مقالا للكاتب هاشم القضاة، تحت عنوان "أينَ دورُنا الشعبيّ في التصدّي للمالِ الأسود"، تحدث فيه عن التصدي للمال السياسي على المستوى الشعبي.

العرب اليوم

أوردت العرب اليوم خبرا للزميلة ليندا معايعة، تحدثت فيه عن توقيف نائب سابق مرشح عن الدائرة الثانية ١٥ يوم بتهمة شراء الاصوات، وأوضحت فيه تفاصيل القضية مضيفة أنه تم توقيف سمسارة تبلغ من العمر ٦٠ عاما ومدير مكتب المرشح على ذات التهمة.

وأوردت العرب اليوم خبرا آخر للزميلة معايعة، تحدثت فيه عن توجيهِ مدعي عام عمان لمرشح احدى القوائم تهمة التبرع والوعد بالتبرع خلافاً لأحكام المادة ٢٥ من قانون الانتخاب وبدلالة المادة ٦٥ من القانون نفسه.

الغد

أوردت صحيفة الغد خبرا عاديا عن أيقاف مدعي عام جنوب عمان مرشح ونائب سابق عن الدائرة الثانية في عمان،دون أن تذكر اسمه.

كما أوردت مقالا بقلم "الراصد" تحت عنوان "مكافحة "المال السياسي، تعززالثقة بالانتخابات"، اعتبرت فيه الصحيفة أن الجهات المعنية أحسنت بما بذلته من جهود في ما تتخذه من إجراءات لمكافحة "المال الأسود".

كما أوردت الصحيفة مقالا للكاتب فهد الخيطان تحت عنوان "أخذتم أموالهم.. لا تنتخبوهم"، يطالب فيها الكاتب الناخبين الذين استلموا المال الأسود من المرشحين بعملية "إنعاش للضمير" تجعلهم لا ينتخبون من حاولوا شراء أصواتهم.

خبرني

أورد موقع خبرني الالكتروني خبرا صغيرا تحت عنوان "إيقاف مرشح في ثانية عمان"، غير ذاكر لاسم المرشح ومكتفيا بالرموز الأولى لاسمه "غ.ع".

ثم أورد خبرا تحت عنوان "توقيف الخشمان.. والمعلا يوضح"، في محاولة لدمج خبر توقيف رئيس قائمة الاتحاد الوطني الكابتن محمد الخشمان، مع ما صرّح به مدير الاعلام في الحزب ذاته بأن الحزب يثق بنزاهة القضاء، وأن هناك "إشارات أولى" تؤكد وجود جهات حاقدة حاولت الإيقاع بالمتهم.

وأورد الموقع لاحقا خبرا على لسان الناطق الاعلامي باسم الهيئة المستقلة للانتخابات، يؤكد فيه أن الفيصل في القضايا المرفوعة ضد المرشحين هو القضاء.

البوصلة

أورد موقع البوصلة الالكتروني خبرا عن استطلاع اجراه التحالف المدني لمراقبة الانتخابات النيابية "راصد"، تحت عنوان "ثلثا المرشحين يعتقدون بعدم قدرة الهيئة على محاربة شراء الأصوات". وأورد الموقع خبرا تحدث فيه عن توقيف أحد مرشحي دائرة عمان الثانية، مع مدير مكتبه وامرأة ستينية تعمل على شراء الأصوات له، وأسند الموقع إلى مصدر قضائي أنه قال أن المتهم نفى صلته بمدير مكتبه وتلك المرأة.

عمان نت

أورد موقع عمان نت خبرا للزميلة ليندا معايعة عن إيقاف القضاء للمرشح غازي عليان عن الدائرة الثانية في عمان، مع سمسارة ومدير مكتبه. أورد الموقع خبرا للزميلة معايعة أيضا عن توقيف المرشح محمدالخشمان ١٥ يوماً في سجن الجويدة،

تهديد للحياة والعمل والعائلة وتشويه السمعة والاعتقال والاختفاء القسري..

المدافعون عن حقوق الانسان في العالم

..بين الاعتقال والاغتيال

سرى الضمور

شهد الأردن مؤخراً عددا من حالات الاعتداء على نشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان تمثلت بالاعتقال وتقييد حرياتهم في إبداء الرأي والتعبير؛ على خلفية الاحتجاجات التي رافقت قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية التي جرت مؤخراً.

وأصدر المركز الوطني لحقوق الإنسان تقريرا أوضح فيه عددا من الانتهاكات التي طالت مدافعين وناشطين عن حقوق الإنسان إذ تم اعتقال ما يزيد عن ١٥٠ شخصاً بينهم ١٩ حدثاً تعرضوا للتعذيب في المراكز الأمنية وأوضح التقرير بان هنالك٢٢ موقوفا لم تراع خلاله ضمانات المحاكمة العادلة أثناء التحقيق معهم.

وبين التقرير بان هنالك ٣٨ موقوفا لم يتم عرضهم على الطبيب الشرعي ولم يسمح لهم بتوكيل المحامين و لم تراع ضمانات المحاكمة العادلة أثناء التحقيق معهم.

نصت المادة السابعة من العهد الدولي الخاص من الحقوق المدنية والسياسية "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة".

وأشارت الفقرة الثانية من المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بان " لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها".

في الوقت ذاته سُجل ضد الناشط إبراهيم الجمزاوي عددا من الانتهاكات بحقه عند نشر صور عائليه لأخواته ووالدته وإرفق بجانبها كلمات بذيئة عبر المواقع الالكترونية.

وقال الجمزاوي انه اعتقل وتم تعذيبه وفقدانه لعمله، بالإضافة إلى الانتهاك الذي تعرض له عندما تحدث الفريق حسين المجالي أمام وسائل الإعلام وذكر اسمه من خمسة مقاطع بعد أن نالت تصريحاته انتقادات واسعة لتعمده ذكر اسم الجمزاوي دون ان يذكر اسماء اخرين من نشطاء الحراك الشبابي بسبب رغبته بعدم إثارة الفتنة الوطنية وعدم الإدلاء بأسماء عشائرهم، وتعمد المجالي الإعلان عن اسم الناشط إبراهيم الجمزاوي – بحسب الجمزاوي- ، عقب إحداث المواجهات بين الحراك وقوات الأمن والدرك، الأمر الذي اعتبره مراقبون حينها بأنها "حركة" يراد بها فتنة بين صفوف النسيج الأردني ..

في الاطار اوضح الحقوقي والمدير التنفيذي للمعهد الفلسطيني لحقوق الإنسان محمد حمدان ان مفهوم "المدافعون عن حقوق الإنسان" هو عبارة تستخدم لوصف اولئك الذين يعملون منفردين أو بالاشتراك مع آخرين من اجل تعزيز أو حماية حقوق الإنسان ويتم التعرف عليهم من خلال الأعمال التي يقومون بها.

وقال حمدان ان المدافعين عن حقوق الإنسان يتعرضون لانتهاكات مختلفة باعتبار أن عملهم يعطيهم مركزا متقدما في الدفاع عن حقوق الإنسان والتصدي للانتهاكات، ومن ضمن هذه الاعتداءات الاعتقال التعسفي الناجم عن ممارستهم لحرية الرأي والتعبير والحق بالتظاهر السلمي و استهدافهم للضغط عليهم من أجل ثنيهم عن الاستمرار في أداء دورهم في رصد وتوثيق إنتهاكات حقوق الإنسان،والإستدعاءات المتكررة من الأجهزة الأمنية والتوقيف والتعذيب والمعاملة اللاانسانية والحاطة بالكرامة،وإعاقة الصحفيين والمدونين فيما يتعلق بنشر الأفكار وتداول المعلومات.

واشار حمدان إلى الاختفاء القسري الذي يتعرض له بعض المدافعين ومحاكمات خارج نطاق القضاء ولا تتضمن معايير المحاكمات العادلة، لافتا إلى ابرز المضايقات التي يتعرض لها المدافعون باخضاعهم للمراقبة ومنعهم من الحركة والتنقل والسفر خارج البلاد وفرض الإقامة الجبرية أحيانا، كما ان عائلاتهم ليست بمنأى عن هذه الإعتداءات إذ قد يمارس عليها ضغوطات ويتعرضوا للاستجواب والاعتقال في بعض الأحيان، وتستخدم التهديدات بالقتل على نطاق واسع في بعض مناطق العالم.

واضاف ان بعض المؤسسات الإعلامية والحقوقية قد يطالها التضييق في إطار عملها بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان لمنعها من أداء عملهم.

السياسات المستخدمة ضد المدافعين "أمنية" وتقييد عملهم

وأشار رئيس أكاديمية التغيير للدراسات الديمقراطية والتنموية كمال المشرقي إلى السياسات والتشريعات والإجراءات التي توصف بأنها تدابير "أمنية" تستخدم أحيانا لتقييد عمل المدافعين عن حقوق الإنسان بل واستهدافهم، وبحجة الدواعي الأمنية يمنع المدافعون عن حقوق الإنسان من مغادرة مدنهم ويستدعون إلى مكاتب رجال الشرطة وغيرهم من أفراد قوات الأمن حيث يتعرضون للتهديد ويؤمرون بوقف كل أنشطتهم المتصلة بحقوق الإنسان وقد تمت مقاضاتهم وإدانتهم بموجب تشريعات أمنية مبهمة وأنزلت بحقهم عقوبات سجن قاسية.

بالإضافة إلى الانتهاكات التي تستهدف الأفراد توجد اتجاهات واضحة تدل على وجود استراتيجية في بعض الدول ترمي تقييد البيئة التي يعمل فيها المدافعون عن حقوق الإنسان فالمنظمات تمنع من العمل لأتفه الأسباب ومصادرة مصادر التمويل تقطع أو تقيد بلا داع، والجهود المبذولة لتسجيل منظمة ذات ولاية في مجال حقوق الإنسان تعرقلها عن عمد الإجراءات البيروقراطية، وتعمل سلطات الدولة أحيانا على إعاقة عقد الاجتماعات بين المدافعين عن حقوق الإنسان وتمنعهم من السفر للتحقيق في الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان.

وقد كان الهدف من سن وانفاذ قوانين تحد من الممارسات المشروعة للحقوق المتصلة بحرية الرأي والتعبير، والمعتقد الديني وحرية إنشاء الجمعيات وحرية التنقل والتمتع بهذه الحقوق مثل القوانين المتعلقة بتسجيل المنظمات غير الحكومية وتنظيم أنشطتها او التشريعات الرامية إلى منع أو إعاقة أعمالهم.

ورفض المشرقي ، تبرير التعذيب، أو اللجوء إليه حتى في حالات الطوارئ؛ فالتعذيب وفقا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من الأمور التي لا تقبل الاستثناء بأي حال.

وتوالت العديد من التقارير الحقوقية لمنظمات دولية تعنى بحقوق الإنسان، أكدت أن التعذيب الذي يتعرض له نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، والحالات التي سجلها مواطنون في شكواهم لتلك المنظمات هو تعذيب "ممنهج"، بيد أن الحكومة تصر على رفض منهجة التعذيب، في الوقت الذي لا تعلم فيه بأن سلوكها في حال ما قد يرقى إلى جريمة دولية تسمح بالملاحقة القضائية دوليا.

التأصيل القانوني للفكرة السابقة يتأتى من كون الأردن طرفا في المحكمة الجنائية الدولية؛ إذ إن المادة السابعة من نظام روما تعتبر التعذيب الذي يرتكب بشكل واسع الانتشار أو المنهجي جرائم ضد الإنسانية تدخل في نطاق اختصاص المحكمة، ما يمنح مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية سلطة التحرك من تلقاء نفسه.

وأكد المشرقي ان التبريرات الأمنية تغدو في غير محلها أمام وضوح وضع التعذيب في البلاد؛ فليس المطلوب من الجهات الأمنية مناقشة منهجية التعذيب أو الإقرار به كحالات فردية، بل الخروج إلى مرحلة متقدمة تعالج الوضع الراهن وتتجه نحو الاحترام الأكبر لقيمة الإنسان؛ لما يتضمنه التعذيب من أفعال وحشية تنم عن روح انتقامية لدى المعتدين.

وبين المشرقي ان ابرز الأنشطة التي يقوم بها المدافعون عن حقوق الإنسان ضمان التمتع بكافة الحقوق الإنسانية ، وكفالة حقوق الإنسان في كل مكان، والعمل على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية ،بالإضافة إلى جمع ونشر المعلومات المتعقلة بالانتهاكات، ودعم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والعمل على ما يتخذ من إجراءات لضمان المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب، ودعم الحكم الرشيد وسياسة الحكومة ، والمساهمة في تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

فيديو سهرة النواب خرق للحياة الخاصة أم حق نشر ورأي

هبه أبو طه

أثار فيديو نشر على موقع "اليوتيوب" خلال مرحلة الدعاية الانتخابية لغطا واسعا في الشارع الاردني وضع عددا من الشخصيات البرلمانية تحت سيف النقد اللاذع وتحولت الانتقادات الى نقد للمؤسسة البرلمانية برمتها.

وبعيدا عن تفاصيل المشاهد الذي حملها الفيديو المسرب من إحدى القنوات التلفزيونية العالمية، لم يحضر في أذهان كل من نشروا أو علقوا على الفيديو حجم الانتهاك الذي مثله في اختراق خصوصية شخصيات عامة أثناء جلسة خارج نطاق العمل في منزل أحدهم الخاص.

كما غاب عن ذهن كل من انتقد نشر الفيديو وما تلاه من انتقادات وتعليقات حق الجميع في التعبير عن آرائهم أو نشر المواد الإعلامية خصوصا وأن كافة من ظهروا في تلك المشاهد من الشخصيات العامة التي كان لها أثرها الكبير في مسيرة الدولة الأردنية وخصوصا المؤسسة البرلمانية.

فهل كان نشر الفيديو وما نشر من تعليقات حوله حرية رأي و تعبير أم انتهاك لخصوصية الأشخاص واختراق لحياتهم الخاصة..؟

الناشط السياسي ضرغام هلسا يصف نشر الفيديو بالفعل الرخيص باعتباره اقتحام لخصوصية مجموعة من السياسيين، وان كان لا يرى هلسه بأن الفيديو أثر على العملية الانتخابية إلا أنه زرع لغما اجتماعيا قد ينفجر في أي لحظة.

واعتبر أن عرض الفيديو قبيل الانتخابات كان بهدف إثارة الفتنة المجتمعية لا أكثر ولا اقل.

وتؤيد رئيس لجنة الحريات في نقابة المحامين المحامية لين الخياط ما ذهب إليه هلسه معتبرةً أن نشر الفيديو خرق للحياة الخاصة إلا أنها لا ترى أن هناك من يملك حق ملاحقة ناشري الفيديو فيما يبقى الحق الوحيد باللجوء إلى القضاء من ملك وزير الداخلية الأسبق نايف القاضي الذي طاولته عبارات الشتم والتحقير على لسان شخصيات ظهرت في الفيديو المذكور.

رئيس مجلس النواب السابق عبد الكريم الدغمي الذي كان أحد شخصيات الفيديو المذكور سارع إلى إصدار بيان عقب انتشار الفيديو عبر وسائل التواصل الاجتماعي يوضح وجهة نظره، حيث أكد على أن الصور صحيحة ١٠٠٪ وصورت عام ٢٠٠٩ قبل حل مجلس النواب الخامس عشر حيث كان هناك لقاء تلفزيوني مع احد زملائه وبعد اللقاء طلب المصور أن يلتقط لهم بعض الصور وأكد موافقة الجميع على ذلك حيث يقول وافقنا جميعنا ولم يكن يخطر ببالنا أن هناك أشخاص مغرضين وعلى هذه الدرجة من الحقد وزرع الفتنة بين الأصدقاء و الإساءة إلى أشخاصنا عن طريق فبركة كلام غير صحيح وينسبوه لنا زورا و ظلما مبديا عزمه ملاحقة "المزورين" أمام القضاء.

فيما نفى النائب السابق ممدوح العبادي نيته ملاحقة من سرب الفيديو قضائيا انطلاقه من إيمانه المطلق بالحريات، مؤكدا صحة الفيديو الذي قال أنه صور قبل جلسة التصويت على رئاسة مجلس النواب الخامس العشر.

شديد:الموضوع له علاقة بالانتخابات وربما الموضوع كيدي

الصحفي ناصر شديد الذي كان يعمل مراسلا لمحطة ال بي بي سي أبان تصوير الفيديو قال انه لا علم لديه بنشر الفيديو قائلا انه قديم وصور قبل تركه لعمله في المحطة المذكورة حيث يعتبر هذا الفلم من أرشيف القناة و ليس ملكا له و أكد على أن الموضوع له علاقة بالانتخابات مرجحا أن تكون غايات النشر كيدية .

جاهه تنهي مشكلة الفيديو بين الدغمي و القاضي

الغضب الذي ولده ما احتوته مشاهد الفيديو المذكور انتهى "بجاهه" قادها رئيس الوزراء الأسبق عبدالرؤوف الروابدة بطلب من رئيس مجلس النواب السابق عبدالكريم الدغمي إلى ديوان وزير الداخلية الأسبق نايف القاضي الذي أعلن صفحه وغفرانه عما تعرض له من إساءات.

الا أن العاصفة التي ولدها الفيديو المذكور ربما لن تهدأ سريعا خصوصا بعد أن أصبحت مشاهد الفيديو وما تلاه من تعليقات مادة للتندر والتهكم على الحالة السياسية العامة في البلاد، و ستبقى على ما يبدوا حتى وقت طويل في الوجدان الشعبي دون أن يلتفت أحد إلى أهمية التحقق إن كان هذا الفيديو خرق للحياة الخاصة أم وسيلة من وسائل التعبير عن الرأي المنصوص عليها في المواثيق والقوانين..؟

انتخابات برلمان 2013 على الفيس بوك نقد ومعارضة وتنكيت سياسي

غدير السعدي

كان لشباب صفحات موقع التواصل الاجتماعي الـ "فيس بوك" دور مؤثر امتزج بين التعليقات الساخرة التي تنتقد واحيانا تدعم الدعاية الرسمية للتسجيل والحصول على البطاقة الانتخابية تمهيداً للمشاركة في الانتخابات النيابية ومن ثم في التعليق على النتائج مروراً باصدار اغنيات واجراء انتخابات شبابية تنافس عليها قوائم اسسها شباب الفيس بوك وانتهاء بالتعليق على مسلسل عبلة وحازم وانتشار الكثير من التعليقات التي شملت فيديو النواب والذي اطلق عليه الفيس بوك اسم "فيديو عصير التفاح" وانتشار الصور بطريقة الفوتو شوب وتبادلها السريع في مواقع التواصل الاجتماعي واتاحة المجال للتعليقات السياسية الممزوجة بالسخرية.

انتخابات موازية في العالم الافتراضي

وفي خطوة احتجاجية ساخرة، دشن ناشطون معارضون للانتخابات على الفيس بوك حملة انتخابية وهمية تضمنت تشكيل قوائم انتخابية وإنشاء هيئة مستقلة للانتخابات على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" واصدار قانون انتخابي خاص بهم.

الانتخابات الافتراضية، وسيلة عبّر من خلالها النشطاء عن مواقفهم من الانتخابات النيابية ، حيث ملأت صفحات موقع التواصل الاجتماعي 'الفيسبوك' صور لمرشحين وقوائم افتراضية، تتنافس فيما بينها للوصول إلى 'البرلمان الموازي'، وتشكيل 'حكومة موازية' تمثل فئة الشباب وتعبّر عن طوحاتهم.

الناشطون اعلنوا عن قوائم انتخابية وهمية أعلنت عن نفسها واختارت لها أسماء يغلب عليها صفة السخرية للمشاركة في الانتخابات التي جرت في ٢٣-١-٢٠١٣ وتضم مرشحين من مختلف التيارات السياسية قاموا برفع شعارات انتخابية ساخرة، مشيرين إلى تنظيم عملية التصويت عبر "فيس بوك" .

الأسماء الساخرة والطريفة التي اطلقها المرشحون على اسماء قوائمهم الانتخابية الأربعة تنوعت ما بين قائمة "الجميد الوطني" وتحمل رمز "الجميد" و"الجرة" التي حملت رمز "جلدة الغاز"، إضافة إلى "الهنود الحمر" وتميزت برمز "الريشة" وأخيرا قائمة "الحيتان" التي ضمت مجموعة من العاملين في ميدان الصحافة والاعلام، في الوقت الذي اشترطوا فيه السن القانوني للمرشحين ما بين ١٨ – ٣٠ عاما، في إشارة منهم إلى أحقية الشباب في المشاركة بالعمل السياسي.

الجميع معرض للانتقاد

وتناولت التعليقات التي يطلقها شباب الفيس انتقادا لكافة القوى السياسية بما فيها القوى المعارضة، مثلما انتقدت الحكومة ومجلس النواب وربطت تلك التعليقات بين آداء المجلس النيابي الحالي وعملية المشاركة في الانتخاب والنتائج وما رافق ذلك من نشر فيديو النواب.

وعلى الرغم من ارتفاع حدة الانتقادات على مواقع التواصل الاجتماعي لقانون الانتخاب الا ان بعض التعليقات انتقدت بشدة اصرار بعض القوى السياسية على مقاطعة الانتخابات رغم ما تحقق من اصلاحات سياسية.

أحدى صفحات الفيس بوك (.....) قالت في تعليق "الحركة الاسلامية منشغلة حاليا بتبرير قرارها بمقاطعة الحكومة المقبلة"، واضافت: "الاخوان منكبون على اعداد مشروع قانون انتخاب جديد.. لا يشجع على المشاركة".

وقالت صفحة (تحرق الشعوب انفسها) منتقدة الحكومة والحركة الاسلامية في وقت واحد: «هل سيقاطع البعض الانتخابات بسبب مطالب اصلاحية ام لخلافات مع الحكومة على حجم حصته في المجلس المقبل». احد التعليقات اعتبر ان الاجهزة الرسمية تستجدي المواطنين للتسجيل في قوائم الناخبين حيث كتب صاحبها: "عزيزي وأخي وحبيبي وشريكي في الوطن ورفيقي في السراء والضراء.. أيها المواطن الاردني.. يا ابن الشعب... مشان الله سجل".

واعتبر آخرون من شباب الفيس بوك ان التسجيل للانتخابات تعبير عن رفض لموقف بعض القوى السياسية حيث جاء في احد التعليقات: "يمكن صوتي ما بأثر لكني ارفض نظرة الكأس نصف الفارغة" وقال آخر: "الاصلاحات اللي تحققت كانت حلما والباقي بجيبوه النواب الجدد".

وفيما يتعلق بقانون الانتخاب فقد اطلقت على "الفيس بوك" صفحة بعنوان "نعم لنظام التمثيل النسبي في الأردن" مثلما اعلن عن اطلاق صفحة اخرى حملت اسم "حملة المليون أردني للمطالبة بقانون انتخاب عصري".

وتلقى هذه الصفحات اقبالا جيدا في مجتمع "الفيس بوك" حيث بلغ عدد المشاركين في صفحة المطالبة "بنظام التمثيل النسبي" اكثر من (٢٣٠) شخصا.

وفي صفحة "نعم لنظام التمثيل النسبي في الأردن" فقد تم رفع شعار "نظام القائمة التمثيلية النسبية هو الحل لتفادي إفراز مجالس نيابية ضعيفة ذات صبغة فردية".

وقال القائمون على الصفحة ان الفكرة الأساسية لنظم التمثيل النسبي تقوم على تقليص الفارق النسبي بين حصة الحزب المشارك في الانتخابات من أصوات الناخبين على المستوى الوطني وحصته من مقاعد الهيئة التشريعية (البرلمان) التي يتم انتخابها، فلو فاز حزب كبير بما نسبته ٤٠ بالمئة من الأصوات ، يجب أن يحصل على ذات النسبة تقريباً من مقاعد البرلمان ، وكذلك الحال بالنسبة للحزب الصغير الذي يفوز بنسبة ١٠ بالمئة من الأصوات يجب أن يحصل كذلك على حوالي ١٠ بالمئة من تلك المقاعد. ويعمل هذا المبدأ على تعزيز ثقة مختلف الأحزاب بالنظام الانتخابي وبالتالي تأييدهم له.

بينما قال احد الناشطين ساخرا: "مناسف.. شلليّة.. جوازات دبلوماسية"، وقال آخر: "مكسراتنا ستكون من نوع اكسترا" وربط تعليق آخر بين التسجيل وعمليات تزوير الانتخابات حين قال: "سجل وصوت والناجحين علينا".

والمح تعليق إلى شبهات تزوير الانتخابات السابقة قائلا: "هدفنا راحة المواطن، أنت سجل ونحن ننتخب"، فيما أشار تعليق آخر إلى المال السياسي بالقول: "سجّل الآن.. واحصل على كوبونات مجانية لعزائم المناسف والكنافة.. والجوائز المالية القيمة من فئة الخمسين"، وقال آخر: "الصوت عليك والمجلس علينا".

وعلى صفحة "حملة المليون أردني للمطالبة بقانون انتخاب عصري" يوضح القائمون عليها انها جاءت من اجل إيجاد قانون عصري يكون هناك صوت للوطن وصوت للمنطقة ، وأن يكون هناك دور للأحزاب في هذا القانون ، بالإضافة إلى إلغاء جميع الكوتات.

وتستمر السخرية السياسية من نتائج الانتخابات حيث اعتبرها بعض نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي غير منطقية وشابها تضليل وتزوير تمثلت باطلاق النكت السياسية، والقصائد الساخرة بالاضافة الى صور الكاريكاتير، والفوتوشوب.

حرب الفوتو شوب ومسلسل القوائم

وفي غمرة التسجيل للانتخابات أشعلت صورة لعمر العبدالات تحث على المشاركة بالاستحقاق الوطني للانتخابات حرباً الكترونية على شبكات الفيس بوك باستخدام سلاح "الفوتوشوب". بدأت الحرب في ثنايا مواقع التواصل الاجتماعي تويتر وفيسبوك حين أخذ مجهولون صورة عبداللات وقاموا بالتلاعب بها لتصبح مظهرة لهيفا وهبي الفنانة اللبنانية والى جورج كلوني الممثل الأمريكي.

من ناحية اخرى إختار نشطاء فيس بوك في الأردن مجددا إظهار السخرية قدر الإمكان من الواقع السياسي في البلاد خصوصا بعد الإنتخابات الأخيرة حيث تتفاعل على فيس بوك قصة مسلسل (حازم وعبله).

الأول هو حازم قشوع وزير البلديات الأسبق ورئيس قائمة مواطنة، والثانية هي المناضلة اليسارية المعروفة عبله أبو علبه والقصة لها علاقة بصراع محموم على المقعد الأخير في البرلمان الجديد.

كلاهما قشوع وأبو علبه ترأس قائمة إنتخابية والهيئة المستقلة لإدارة الإنتخابات أعلنت أولا بأن قشوع فاز بالمقعد عن قائمة المواطنة وكان الأخير ضمن مقاعد حزمة القوائم الوطنية.

هذا الأمر دفع الظرفاء في الحراك لإختراع قصة مسلسل حازم وعبله وإطلاق عاصفة من التعليقات الساخرة بالسياق فالقصة تظهر حجم غياب الحسم في خلافات الأرقام التي تعلنها الهيئة المستقلة.

البيئة التشريعية الناظمة

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتحديدا في المادة ١٩ منه التي نصت على ان "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية".

كذلك في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتحديدا في الفقرة الثانية من المادة ١٩ من العهد الدولي التي نصت هي الأخرى على ان "لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها".

والمادة "٦" من قانون المطبوعات والنشر رقم "٨" لسنة ١٩٩٨ ، التي تنص في الفقرة ب على "افساح المجال للمواطنين والأحزاب والنقابات والهيئات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للتعبير عن أفكارهم وآرائهم وانجازاتهم".

وفي الفقرة ج – التي تنص على "حق الحصول على المعلومات والأخبار والاحصاءات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها وتداولها ونشرها والتعليق عليها".

وقد نصت المادة (١٥) من الدستور الاردني "تكفل الدولة حرية الرأي ، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير".

ونص "الميثاق الوطني الأردني" الذي صدر عام ١٩٩١ على اعتبار حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع حقاً للمواطن كما هي حق للصحافة وغيرها من وسائل الإعلام والإتصال الوطنية، وهي حرية ضمنها الدستور ولا يجوز الإنتقاص منها".

وقررت الهيئة العامة للأمم المتحدة في أول اجتماع عقدته بتاريخ ١٤ / ١٢ / ١٩٤٦ ان "حرية المعلومات هي حق أساسي للإنسان، وحجر الزاوية لجميع الحريات التي تنادي بها الأمم المتحدة".

أفلام ومهرجانات دولية توثق انتهاكات الفن السابع لحقوق الإنسان

إعداد وترجمة:
إسراء الردايدة

سينما حقوق الإنسان؛ عالم من الأعمال السينمائية؛ الروائية والوثائقية؛ القصيرة والطويلة، التي تصور حقوق الإنسان والانتهاكات التي يتعرض لها الأفراد حول العالم، تمتاز بأنها تحمل طابع الصدق فيما تقدمه مهما كان نوعها.

وتأتي هذه الفئة من الأفلام لتعكس الحالة الفعلية التي تدور في دائرة هذه الحقوق، وقد تحوي شيئاً من التجربة، وأحيانا الكثير من القسوة وحتى الخيال.

ولا تخلو هذه الأفلام، في سعيها لتشخيص الواقع، من صور عنيفة وبشعة، وأخرى لحالات سلمية ومنها ما ينقل رسالة عاطفية، وحتى تقريراً لوضع صعب وعرضاً لأراء مجموعات أو أفراد، لأكبر عدد من المعنيين من أجل إلقاء الضوء على قضية ما، وإحداث تغيير فيها وإثارة الرأي العام والجهات المعنية في هذه الصلات.

وتبع الحاجة لهذا النوع من الأعمال لقوتها من حيث الصورة، فضلاً عن قوة السينما باعتبارها فن ومرآة تعكس حالة المجتمع بتطرقها لقضايا إنسانية واجتماعية.

وتلقي هذه الأعمال بظلالها على الحالة العامة بحسب المخرج والهدف، ومن هنا فإن الكثير من العاملين في مجال حقوق الإنسان، وحتى صناع السينما، وجدوا فيها قوة مضافة لإحداث تغيير في مجتمعاتهم من أجل وضع حد لكل انتهاك يمس البشرية وحقوقها التي يعود تاريخها للعام ١٩٤٨.

وحتى ما قبل ذلك للعام ١٨٥٥ والتي عرفت باتفاقية برلين وقبلها، بدأ مفهوم حقوق الإنسان بالظهور مع الثورة الفرنسية والأميركية. وتمتاز سينما حقوق الإنسان بسيطرة ثيمة 'الصدق'، عليها ولو كانت خيالية بمعنى أنها تتطرق لمواضيع موجودة في الحياة اليومية ولو نسجت أحداثها من سرد الخيال؛ فالخيال لا يعني حقيقة ولكنه يعكسها بتلك الصور والكلمات التي يجسدها، كما أنه لا يخدم مصالح تجارية بل إنسانية بحتة.

والهدف من كل عمل بالعادة هو أن يحمل موقفاً ويدفع للتضامن ويحفز المجتمع والأفراد للانخراط في مناقشات سياسية وأخلاقية حوله، وهي أداة مصورة تحمل روحاً للتأثير في قلب مشاهدها ومن تصل إليه بدءاً من المنظمات الحقوقية المحلية، وحتى الدولية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان.

وبروايتها للوقائع، تبذل الأفلام من خلال قوة حضورها ومهرجاناتها المتعلقة بحقوق الإنسان عالمياً جهوداً واضحة للتعريف بهذه الحقوق، وتسليط الضوء على ما يدور في مختلف البقاع التي تتعرض لانتهاكات وحروب، وحتى من تهميشات مجتمعية للأفراد سياسياً واجتماعياً.

ومن هنا ترتبط الحياة اليومية وواقعها بما يقدم الفن السابع ليصبح أداة فعالة في المجتمع من خلال تقديمه فناً نادراً ولائقاً، ومحتوى قويًا يخاطب البشرية بمشاعرها ويحرك فيها دوافعها وغريزتها ويحفزها على النضال من أجل العادلة والمساواة وحماية النفس البشرية، ووضع حداً لكل انتهاك يطول المدنيين.

وعلى هذا النطاق، نظمت العديد من المهرجانات العالمية احتفاء بالإنتاجات السينمائية التي تتمحور حول حقوق الإنسان، بدءا من بوينس آيريس براغ، باريس، نورمبرغ، بولونيا، أمستردام، وارسو، موسكو، سيول، برشلونة، جنيف، لندن، نيويورك،BURLINGTON ، ومناطق أخرى في الولايات المتحدة.

وفي وقت لاحق ظهرت مهرجانات أصغر في دول مختلفة وخاصة في الوطن العربي ودول المغرب العربي، وجميعها تنبع من اهتمام المجتمعات المتنامي بالأداء الفعلي والحاجة لوضع حد لكل انتهاكات تتعرض لها البشرية بما في ذلك تلك المهرجانات التي تعقد في أمستردام، وكندا، وبلجيكا، والبرتغال، والبوسنة، تركيا ومولدوفا.

ووصل الحد إلى أن بعض المهرجانات العالمية خصصت جوائز لحقوق الإنسان، من خلال منظمات دولية مثل جمعية الفيلم السياسية الأمريكية التي خصصت جائزة منذ العام ١٩٩٨. وغالبية هذه المهرجانات أنشأتها منظمات حقوق إنسان دولية ومحلية ومنظمات غير حكومية وجامعات ومؤسسات ثقافية وحكومات.

وتختلف مدة هذه المهرجانات التي تنظم بين أيام قليلة وأخرى تصل لأسبوعين وتعرض بين عشرة أفلام وحتى مئات، مع مناقشتها بحضور ناشطين حقوقيين وصناع سينما.

والغاية من هذه المهرجانات هي خلق وعي بأهمية حقوق الإنسان والمساهمة في تنمية المجتمعات المدنية، وعرض الجانب الآخر للأخبار والأفلام التجارية وتعزيز نوعية السينما لتصبح أداة فعالة في معالجة قضايا المجتمع وتنمية المهنية والاحترافية في هذا المجال والتأثير بمن حولهم في مجال حقوق الإنسان والنشطاء والسياسيين، والكتاب والصحفيين وغيرهم من صناع الرأي.

وتتوزع طبيعة الأعمال السينمائية بين روائية ووثائقية، والوثائقية منها لها أشكال مختلفة بين الصراع على السلطة ومناطق النزاع المسلح وقضايا العرق وانتهاكات حقوق الأطفال والتجارة بهم، وإجبار النساء على ممارسة البغاء كما في الهند وتايلند، وتجارة الرق في مالي والبرازيل، وجرائم الحرب في الشيشان وأفغانستان وفلسطين، والمذابح في البوسنة وتشيلي وليبريا، والعنف من الدولة ضد الشعب كما في المكسيك وجنوب إفريقيا.

وتصنف الأعمال الوثائقية في سينما حقوق الإنسان لأنواع مختلفة؛ النوع الأول منها ينتمي للأفلام الوثائقية التوضيحية 'E-PLANATORY' وهي توثق حالة خاصة في بلد معين أو موضوع ما ضمن مجموعة من المقابلات والصورة المثيرة للإعجاب والمميزة، وتحتوي زيارات ميدانية ومقابلات وتعليقات، أما أفلام الشجب والتي تعرف بـ 'DENUNC-ATORY' فهي أفلام تركز على إساءة معينه ونمط من الانتهاكات، وتوضح المسؤولية حول هذه الانتهاكات بشكل واضح. وعادة ما تشمل صور مفجعة وبشعة وقاسية وعنيفة تصدم المشاهد. ويمكن أن تصل مدتها لأربع ساعات، أو دقائق قليلة ولكنها عادة ما تكون ذات وقع قوي.

أما الأفلام البحثية الوثائقية أو 'SEARCH'، ففيها يكون صانع الفيلم أشبه بمحقق خاص وتحري يحمل المشاهد خلال رحلة بحثه وتحقيقاته ويشاركه التفاصيل. ولا تقدم هذه الأفلام حداً قاطعاً، وتبقى الأسئلة الحاسمة مفتوحة دون إجابة عليها.

وهناك أيضا الأفلام التي تحمل شهادة أو 'TESTIMONIAL'، وهي ذات طابع مجزأ وتفاصيل شخصية توضح المشكلة العامة.

وعلى صعيد الأفلام الروائية، التي تتعامل مع القضايا الرئيسية لحقوق الإنسان، فقد تحتوي على قائمة واسعة وأكثر شمولية تظهر الآثار المدمرة للصراعات السياسية، ومنها أفلام الحرب العالمية الأولى ومنها فيلم 'JACCUSE' في العام ١٩١٩ للمخرج هابيل غانس، وفيلم تشارلي شابلن (THE GREAT DICTATOR' (١٩٤٠' من العام ١٩٤٠ وفيه يتناول أحداث النازية لهتلر في ألمانيا وموسوليني في ايطاليا، وغيرها من الأعمال الكثيرة.

وتكتسب الأفلام الروائية أهميتها في توعية أكبر شريحة من الجماهير حول العالم، فيما يخص بانتهاكات حقوق الإنسان والعنف السياسي، وتناولت اضطهاد المرأة بطرق مختلفة والتمييز والعنف المنزلي والسياسي. وظلت هذه المواضيع غائبة بشكل واضح في الأفلام الروائية حتى الستينيات من القرن الماضي، لتتحول بعد ذلك إلى منجم خصب بدأ من هوليود، وحتى السينما الأوروبية المستقلة أو الواقعية، وسينما آسيا.

ومن هنا فإن كل عمل يحمل فناً بحد ذاته ورسالة تناقش محوراً أو قضية حقوقية إنسانية، لها وقعها وتختلف في طريقة عرضها. ولعل ما يدل على أهمية زيادة الوعي بكل هذه الحقوق وما يثبت فعاليتها هو استمرارية استحداث أعمال ومهرجانات دولية تعرض فيها هذه الإنتاجات الدولية.

×أعدّ لبرنامج الاعلام و حقوق الانسان
مركز حماية و حرية الصحفيين

Video of ex-MPs between privacy breach and the right to publication, opinion

By Hiba Abu Taha

A Youtube video showing a group of former parliamentarians arguing over several issues in 2009 has sparked outrage among the public, leading to the criticism of the parliamentary institution as a whole.

Apart from the details of the leaked video, those who watched the clip and placed their comments on it did not realize the violation it represents in penetrating the privacy of public figures while they are sitting in a private house outside work hours.

It was also absent from the minds of those who criticized the publication of the video and people's comments on it that everyone has the right to express their opinions and publicize any press material.

This is especially true considering the fact that those who were shown in the video are public figures who had affected the course of Jordan and the parliament institutions.

Political activist Durgham Halasa described the publication of the video as a "cheap" act that breaches the privacy of a group of politicians, but, on the other hand, he believed that the clip did not affect the elections process.

"It planted a social mine that might explode at any moment," he said, adding that the video went viral only to ignite social sedition.

Head of the Jordan Bar Association's freedom committee Leen Khayyat agreed with Halasa, saying that the video penetrates the private life of people, but noted that no one has the right to hold the publishers of the clip accountable.

"Only former interior minister Nayef Qadi, who was insulted by figures who appeared in the video, has the right to go to court," she said.

Former Lower House speaker Abdullah Dughmi, who was one of the people who appeared in the video, issued a statement immediately after the clip went viral.

He noted that the footage was authentic, but claimed that the audio has dubbed over to make it look like he was insulting Qadi, stressing that whoever uploaded the video was targeting his reputation and attempting to harm his election campaign.

Meanwhile, former MP Mamdouh Abbadi denied any intention to legally follow up on those behind the leak of the video for he "believes in freedom of expression."

Former BBC correspondent Nasser Shadeed, said he had shot the video at Dughmi's residence following an interview with Abbadi in 2009 and that the sound was supposed to be muted.

"Most probably the video was published for malicious purposes," Shadeed said.

The outrage resulted from the content of the video ended by a "jaha", which is a deputation of notables assigned to deal with the issue and reach a reconciliation between the two tribes in question.

The jaha was lead by former premier Abdul Raouf Rawabde as requested by Dughmi.

Qadi voiced his forgiveness of the insults he received.

However, the storm created by the video will most probably not subside fast and will remain in the conscious of people for too long .

Crack down on political activists violates Constitution, international conventions and laws

Committee to defend political prisoners warn to resort to the Arab League and human rights organizations

By Jamal Bawareed and Tariq Fayed

Despite frequent calls by officials for citizens' participation in the Kingdom's political and public life, political activists say that this would entail a burden on them.

Contrary to what have been circulated lately, activities have been witnessing the bitter, at least deprived of attaining certificates of good conduct, which is required by multiple bodies, whether to work, study or travel.

These practices are followed despite strides Jordan realized in the area of freedoms.

Some have lost their jobs, faced mobility restrictions, while others have been deprived from continuing their education and some lost their scholarships due to the political activities.

These measures are considered a flagrant breach of the Constitution and the law, which guarantee the freedom of expression and the right to political activism without restrictions.

Moreover, these practices breach the international conventions Jordan has signed and ratified.

It seems that these conventions are shelved aside, which raises questions on the value of ratifying these international laws and agreements if they will not be put into effect.

Labor activist Mohammad Sneid has been illegally laid-off from his work due to his political activities and calls for laborers' rights during Samir Rifai's government.

Sneid was only reinstated after Rifai's government resigned and Marouf Bakhit formed his government, which indicate that the "moody" way in dealing with activists.

In 2012, laborers staged a sit-in, calling for placing them on the monthly payroll.

To this end, Sneid, along with other 20 colleagues, have been laid-off on the pretext that their protest has resulted in physical damages to the work.

The workers have been reinstated afterwards, except for Sneid due to his stance in leading the sit-in.

The activist has been deprived of his right to protest, which is guaranteed by the law and has paid for his political activism economically and socially, especially that is the main provider for his family.

The Declaration on Human Rights Defenders have entailed that people have the right to seek the protection and realization of human rights and the national and international levels.

The declaration also says that people have the right to conduct human rights work individually and in association with others and that states should take the necessary legislative and administrative steps to protect, promote and implement all human rights.

Al Rai reporter Inad Abu Wendi said he has suffered his share of injustices as a member of the Communist Party.

He earned less than his peers and the paper refused to place him on the monthly payroll as a result of his political activities.

"I have paid a lot due to my political stance, which affected the living condition of my seven-member family and I. There is a huge difference between being a freelancer who only get paid per article and being an official employee and receiving a monthly salary," Abu Wendi highlighted.

He added that he has pledged to one of the successive labor ministers to intervene and place him on the monthly contract after years in service, but the paper refused due to the security apparatuses rejection for the reporter's stance in opposing the government.

Abu Wendi only managed to be placed on the monthly payroll with the start of the election campaign of former Jordan Press Association president Abdul Wahab Zugeilat.

However, article 16 of the Jordanian Constitution stipulates that Jordanians are entitled to establish societies and political parties provided that the objects of such societies and parties are lawful, their methods peaceful, and their by-laws not contrary to the provisions of the Constitution.

Women parliamentarians dominate more than 10% of the House seats

By Farah Maraqa

Women's representation in the 17th Parliament increased by 1.17 per cent compared to the previous House.

Jordanian women have claimed additional three seats in the current Parliament through quota, raising their seats to 18 out of the 150-seat House, which is the highest number in the history of women participation in the Kingdom's political life.

Their representation stood 10.83 per cent in the 16th House, 6.36 per cent in the 15th, 5.5 per cent in the 14th.

The Independent Elections Commission (IEC) has announced the final results of the local electoral districts and the preliminary results of the national lists and women quotas after one day of the elections.

The results showed that three women won by competition and not quota. The women are Maryam Lozi, Wafaa Bani Mustafa and Roula Hroub.

Lozi has claimed a landslide victory in Amman's 5th district, ranking first in three seats allocated for the district by receiving 3,611 votes.

Bani Mustafa has ranked fourth by receiving 3,939 votes in Jerash Governorate, while Hroub claimed a seat through a national list.

Women organizations have considered this as an indication for the "liberation of some women voices from male domination", in addition to the retreat of traditions that are abusive of women and the enhanced awareness of the importance of women's presence in the political life.

Women parliamentarians have hot issues to address related to women's rights and legislation.

"We have to be realistic in our expectations because the change will not be huge, but gradual," Jordanian National Commission for Women Secretary General Asma Khader said.

Sisterhood Is Global Institute (SIGI) women have proved in the latest elections their ability to take part in the political life, despite the challenges and obstacles they faced before, during and after the elections process.

The institute said that many women have been deprived of their right to choose their representatives for the benefit of the tribe or family, noting that a woman from Southern Badia was punished by divorce for not withdrawing from candidacy in favor of a relative from the same district.

Moreover, some women were not able to practice their right to vote due to the gathering of men outside the polling stations as reported by the national coalition to monitor the elections, which is led by the National Centre for Human Rights.

Despite the fact that the number of women who ran for candidacy were higher than men, 52 and 48 per cent respectively, the number of women voters were less than their male peers by 27.75 per cent.

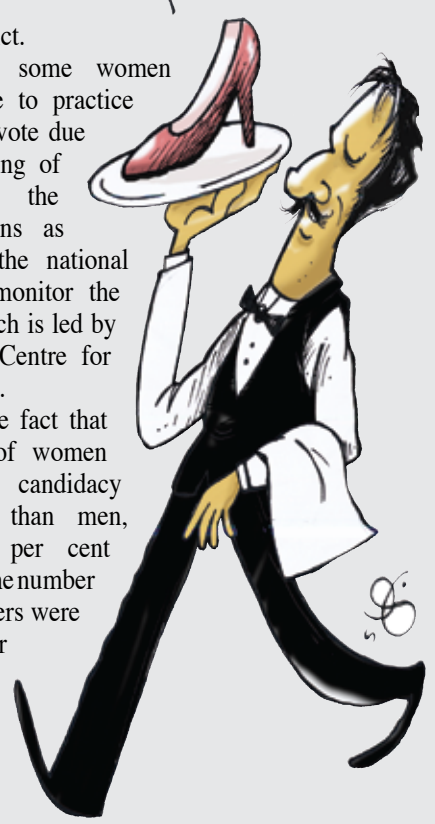

Right to play is an essential part of children's righ

By Surra Dmour

The international rules for human rights have not ignored the smallest details pertaining to the lives of humans, whether men, women or children, and measures to be taken to ensure them a decent life.

Children's rights have been considered a priority in the international conventions related to human rights due to the significance of this segment in the future of societies.

The right to play was one of rights that are addressed in most international conventions and many provisions are devoted to stipulate it, perhaps the most important is mentioned in the Universal Declaration of Human Rights.

The declaration stipulated that children have the right to relax, play and to join in a wide range of leisure activities and full participation in the cultural and arts life.

This stems from the importance of play in the upbringing and education of children and its role in their overall well-being for it entrench the physical, social, psychological and educational values among children.

Batool Kreishan, head of business development at the Right to Play Organization, said the UN Convention on the Rights of the Child inspires the work of the organization, which targets underprivileged children, such as the disabled, those with HIV and the homeless, in addition to those who have been displaced due to wars.

She noted that the entity implements play and sports programs designed specially to enhance the well-being of children and build their life skills, stressing that it is committed to train volunteers to carry out these programs in more than 20 war-torn counties in Africa, Asia and the Middle East.

Kreishan highlighted that the organization also supports international athletes who are considered to be role models to children in more than 40 countries to raise awareness on the importance of sports and collect donations to finance the organization's initiatives.

The Right to Play/Jordan has been launched in cooperation with UNRWA to work with students in schools run by the UN agency and build partnerships with the Education Ministry, UNICEF and the Higher Youth Council.

Noticeable presence of women in parliamentary blocks

By Farah Maraqa

A total of 16 women who made it to the last Parliament spread in five House blocs, proving women's capabilities to actively engage in the parliamentary life.

Only two women MPs did not include themselves in any bloc.

Seven House blocs have been announced in the current Parliament, including 147 deputies of the total 150 members, while deputy Naiem Ayadat and Reem Abu Dalbouh did not enter a bloc until the date of this report's publication.

The Watan bloc (36 MPs), included three women deputies, including Kholoud Khatatbeh, who was names the bloc's spokesperson, while Rudayna Ati and Falak Jamaani were named as members of the bloc.

Afterwards, Watan announced its coalition with the Islamic Centrist Party (ICP) bloc, which comprises of 18 MPs, including four women; Fatima Abu Atbta, Wafaa Bani Mustafa, Maryam Lozi and Tamam Zeyati.

Women were absent from the Wifaq and Mustaqbal blocs, which include 15 and 17 deputies respectively, while six women made up the Free Pledge 18-MPs bloc; Amneh Gharagheer, Maysar Sardieh, Hamdieh Qweider, Insaf Khawalde, Shaha Amareen and Faten Khleifat.

On the other hand, Roula Hroub and Hind Fayez have become members of the Democratic Gathering bloc, which comprises of 33 deputies.

The National Union Party bloc only include one women, Najah Azzeh, out of the its total ten members.

Jordanian women have claimed additional three seats in the current Parliament through quota, raising their seats to 18 out of the 150-seat House, which is the highest number in the history of women participation in the Kingdom's political life.

Participation of MPs in the next government puts the House in confrontation with street*

Challenges and failures in the Parliament scenarios

House blocs fail in looking for a new premier

The landlords and social security laws put the House in tough test*

Walid Hosni

Since the first extraordinary session of the 17th Parliament was held in February 10, MPs are busy with three main files; naming the upcoming premier, forming parliamentary blocs and their stances towards former deputies.

Despite the fact that these hot-button issued have emerged strongly since the start of the House work, they have caused internal crisis, resulting in "exorbitant" loses that are affecting the House performance and public image.

"The lists' game"

The House has entered its first extraordinary session while holding many challenges that started with the results of elections on the national lists level, which had stirred controversy.

The dispute caused between the Citizenship bloc, led by former minister Hazim Qashou, and the Democratic Renaissance bloc, led by Secretary General of the Democratic People's Part, Abla Abu Olbeh.

Two of the appealed seats are in Zarqa's 4th District

What added insult to injury is the decision of Abdul Hadi Majali , member of the National Current Party, decided to resign.

Against former House" "speakers

The second biggest challenge is related to the slogan raised by tens of new and old deputies, refusing to re-elect any of the former House speakers.

By this move, the deputies refused to elect MP Abdul Karim Dughmi, former speaker of the 16th House, Saad Hayel Srour, who was named as speaker in several parliaments and Abdul Hadi Majali.

Despite that this have largely remained a rumor, it had led Dughmi for withdrawing from speakership candidacy, while Majali has announced his full withdrawal from the House, but a parliamentary jaha has intervened to convince him to revisit his decision , which he did eventually.

Furthermore, Srour has been finally elected as the House speaker, which entails that those who waged a war against former speakers failed.

"Looking for a premier"

Slogans to eliminate previous House speakers from in the new Parliament did not stop under the Lower House dome, but has also been the case in consultations between Royal Court Chief Fayez Tarawneh and deputies to name a prime minister.

The journey to look for a premier started with two different slogans, one that called to name a new prime minister who has not presided any previous government, while the second recommended tasking current Premier Abdullah Ensour to form the next government.

Those who called for naming a new primer only gave the qualifications they want in the upcoming prime minister and wanted the government head to be from the current House in order to have a real parliamentary government.

Failure to establish the" "majority

The previous transformations have led free blocs to form a parliamentary coalition to represent the majority and name a prime minister and then enter negotiations with him to form the ministerial team according to its conditions.

The four blocs under the coalition were forced to maneuver and change their stances to arrive at a consensus that would satisfy the majority of members, but these maneuvers failed.

Caricature is employed to criticize practices in the latest parliamentary elections

By Surra Dmour

Cartoonists have played a significant role in dealing with circumstances that accompanied the latest parliamentary elections and brought several issues to the attention of citizens.

Caricatures have been the best form of critic that depicted the behavior of some candidates the official handling of these practices, which according to observers have challenged the integrity of the election process.

While the freedom of expression is considered a main right that is granted by international conventions and laws as an integral part of democracy, countries have drawn up boundaries to limit this freedom.

Caricatures are considered a mainstay in journalism for it summarize criticism in articles in a very influential and sarcastic way.

Cartoonist Khaldoun Gharaibeh said he held a comparison between the latest election process and the one before to show that the two did not differ in their orientations, whether in terms of employing political money and tribalism for reaching the parliament or in having the same slogans.

For his part, Al Ghad daily cartoonist Nasser Jaafari focused on several aspects of the election process, mainly the political money, which is considered the hottest topic that attract cartoonists due to the fact that it holds many contradictions that can be depicted in caricatures.

Jaafari has also focused on corruption files and means to realize reform with utmost sarcasm.

Reporter Ikhlas Qadi from the Jordan News Agency, Petra, said Jordan has developed substantially during the election campaigns by raising the ceiling of freedom of speech, which was not only evident in news, but also in caricatures, which have been placed in news websites when banned from being published in newspapers.

She added that caricatures have guided voters and raised their awareness sometimes to choose the right candidates, a thing that some columnists have failed to do.

"Sometimes readers feel bored to continue reading the articles, particularly as citizens are suffering from poverty, unemployment and the slow pace of reform," noted Qadi.

Journalist Abdullah Roud said that caricatures have succeeded in focusing on political money, but ignored the interference of the government and security apparatuses in the course of the elections, which is due to media censorship.